أوراق أبحاث مؤسسة قرطبة

أثر خطاب الحرب على الإرهاب على المنطقة العربية في أعقاب «الربيع العربي»

نوفمبر 2015

الكاتب | الهيبة ولد الشيخ سيداتي

مؤسسة قرطبة بجنيف
Cordoba Foundation of Geneva - Fondation Cordoue de Genève

© مؤسسة قرطبة بجنيف، 2015

Fondation Cordoue de Genève
Case postale 360
CH -1211 Genève 19

Tél: +41 (0) 22 734 15 03

info@cordoue.ch
www.cordoue.ch

أثر خطاب الحرب على الإرهاب على المنطقة العربية في أعقاب "الربيع العربي"

نوفمبر 2015

الكاتب: الهيبة ولد الشيخ سيداتي

ساهم في الإعداد للنشر: الأخضر غطاس وعبد الفتاح ماضي

تصميم: أمين لخضر

شكر وعرفان: "أوراق منتدى قرطبة الآن" هي عمل تشاركي بين أعضاء المنتدى والباحثين. يتكون هذا المنتدى من خبراء من منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا ومن أوربا، ويهتم بقضايا ترشيد الخلافات بالمجتمعات العربية. كما يشتغل أيضا كفضاء للحوار والوساطة. الشكر موصول لجميع أعضاء المنتدى على مساهماتهم. كما حصل هذا العمل على دعم شركائنا بقسم "الدين-السياسة-الخلاف" بوزارة الاتحاد السويسري للشؤون الخارجية، نخص بالشكر كل من جون نيكولا بيتر وآنايال جمبرز.

أوراق منتدى قرطبة الآن هي ملكية مشتركة لمؤسسة قرطبة بجنيف وكتاب الأوراق. يسمح لمن يودّ إعادة استعمالها ونشرها شريطة ذكر المصدر.

الآراء الواردة في هذه الورقة هي ثمرة نقاش جماعي ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر مؤسسة قرطبة بجنيف.

© The Cordoba Foundation of Geneva, 2015

مؤسسة قرطبة بجنيف

منظمة سويسرية، غير حكومية وغير ربحية، تشتغل في مجال ترقية السلم. تأسست في مدينة جنيف سنة 2002 من أجل دفع البحث والحوار في قضايا السلم، وتعزيز التبادل بين الثقافات والحضارات بروح قرطبة التي سادت في القرن العاشر للميلاد، تلك المدينة الأندلسية التي سميت "عاصمة الحكمة" والتي تبقى إلى الآن نموذجا شبه وحيد للتعايش السلمي وتلاقح الأفكار. تركز مؤسسة قرطبة بجنيف اهتمامها على التوترات والاستقطابات في المجتمعات التي يقطنها مسلمون، وتهدف إلى تعزيز الموارد النظرية والتطبيقية في مجال ترشيد الخلاف في البلدان ذات الأغلبية المسلمة.

برنامج شمال أفريقيا وغرب آسيا في تحوُّل

(نواة-NAWAT) هو برنامج لمؤسسة قرطبة بجنيف يسعى إلى تطوير فهم مشترك وجماعي ومبادرات لتحويل النزاع. يركز البرنامج على الديناميات التي تنشأ في تقاطع بين المسارات الاجتماعية والسياسية والدينية، خاصة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط و/أو التي تهم المسلمين في الغرب. يسعى البرنامج كذلك إلى المساهمة في التعايش السلمي بين الجماعات ذات الرؤى المختلفة من خلال تطوير وتعزيز آليات[1] عملية لتحويل الخلاف[2]. انطلق برنامج "نواة-NAWAT" في عام 2010 ويسهر على تنفيذه بشكل مشترك كلٌّ من مؤسسة قرطبة (انظر أدناه) وقسم "الدين-السياسة-النزاع" في دائرة السلامة البشرية بالوزارة السويسرية للشؤون الخارجية.

أطلق **برنامج نواة** في الإطار العام لما يسمّى بالربيع العربي والحركيات الجديدة التي أحدثت تطورات هامة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، وأيضا فيما يتعلق بالتصورات والعلاقات بين العالمين الإسلامي والغربي. في هذا السياق الذي يتميز بأشكال جديدة للعمل السياسي والدعوة إلى الديمقراطية، أصبح التفاعل بين الديني والسياسي ودور الفاعلين السياسيين ذوي التوجهات الدينية رهانا هاما أكثر من أي وقت مضى. وقد انتشرت في كثير من بلدان المنطقة التوترات بين النظرة الدينية والنظرة العلمانية للسياسة وأصبح للأطراف الفاعلة الجديدة تأثير على فرص التحولات السلمية والمجتمعات التعددية أو على مخاطر زيادة التوترات.

---

[1] **آلية تحويل الخلاف** هي بنية أو عملية داخل المجتمع لضمان حدوث تغيير، ومعالجة الخلافات بطريقة لاعنفية. مفهوم المواطنة له دور وظيفي في هذه الآليات، من خلال استيعابه لمبادئ الدولة المدنية بما في ذلك التعددية السياسية، وعدم الإقصاء وحقوق الإنسان، وما يترتب عن ذلك من أن المواطنين هم كيان سياسي أو كتلة أساسية في بناء الدولة المدنية.

[2] **تحويل الخلاف** هو تغيير طريقة التعامل مع الخلاف من خلال تمكين أطراف الخلاف وتعزيز الاعتراف المتبادل، وذلك للحد من استخدام العنف. وهو ينطوي على التعامل مع الأسباب المباشرة وغير المباشرة/البنيوية لجوانب الخلاف.

مضامين الدراسة

مقدمة _____ **4**

القسم الأول: إشكالية التعريف _____ **4**

القسم الثاني: الخط الزمني للحرب على الإرهاب _____ **5**

1. مرحلة الاستقطاب الإيديولوجي (1960-1990) 5
2. مرحلة الاعتماد على القمع المحلي (1991- 2001) 7
3. مرحلة المواجهة المفتوحة والمباشرة (2001 – 2011) 10
4. مرحلة الربيع العربي 12

القسم الثالث: خطاب الحرب على الإرهاب والمشاركة السياسية في زمن الربيع _____ **14**

1. تونس.. النهضة في مواجهة السلفيين 15
2. مصر.. الربيع السياسي للسلفية 16
3. ليبيا.. الانقسام المسلح 17
4. الاستثناء المغربي 17

القسم الرابع: استراتيجيات التكيف، التوظيف والتحدي _____ **18**

1. مصر.. التكيف في مواجهة القمع 21
2. تونس.. توسيع دائرة المشترك 23
3. المغرب.. قيادة للتكيف 25
4. ليبيا.. الحلقة المفرغة 27
5. المراجعات.. الفرص الضائعة 29

القسم الخامس: ماذا تحقق من أهداف الحرب على الإرهاب؟ _____ **32**

القسم السادس: خلاصات وملاحظات _____ **33**

القسم السابع: هل إلى حوار من سبيل؟ _____ **34**

مراجع الدراسة _____ **35**

مقدمة

خلال العقود الأربعة الأخيرة، وبصورة خاصة منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، شكل خطاب الحرب على الإرهاب أحد العوامل المؤثرة على طبيعة ومستوى المشاركة السياسية للأحزاب والحركات ذات المرجعية الدينية وعلى بناء الديمقراطية في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط؛ سواء من حيث طبيعة التوازنات السياسية، أو من حيث مدى توظيف خطاب الحرب على الإرهاب أو دور ذلك التوظيف في تغذية بعض خطوط الخلاف التقليدية أو خلق صراعات وتوترات جديدة. كما مثل التعامل مع ذلك الخطاب أحد العناصر المحددة لخيارات الأحزاب ذات المرجعية الدينية من حيث الخطاب واستراتيجية رد الفعل. هكذا فتحت أزمة الإرهاب الأبواب أمام أسئلة عميقة، سواء تعلق الأمر بمشكل الإرهاب ذاته وأسبابه ومعالم ظاهرته وضحاياه ومجالاته وأهدافه، أو تعلق الأمر بالحرب عليه من حيث أهدافها وآلياتها وتداعياتها والنتائج التي ترتبت عليها وتأثيرها على الخطاب السياسي والاجتماعي للقوى المتهمة بالإرهاب أو تلك المتصدية لمناوأته والحرب عليه.

يتمثل هدف هذه الورقة في تحليل الأوضاع واستقراء المواقف المتعلقة بالإشكالات المثارة، اعتمادا على قراءة واسعة في الأدبيات المتاحة حول موضوع الدراسة ولقاءات ومقابلات ميدانية مع عدد من المعنيين والمهتمين بالموضوع؛ وهكذا ستتم، تباعا، مناقشة إشكالات متعلقة بتعريف الإرهاب، والخط الزمني لتطور الخطاب المناوئ له، مع تركيز على خاص على مرحلة ما بعد ثورات الربيع العربي، واستراتيجيات قوى الإسلام السياسي في التعامل مع خطاب الحرب على الإرهاب؛ يلي ذلك التساؤل حول مدى نجاح الحملة على الإرهاب والخطاب المواكب لهما في تحقيق الأهداف المرجوة منهما؛ وأخيرا خلاصات وتساؤلات حول آفاق المستقبل.

القسم الأول: إشكالية التعريف

لا تهتم هذه الورقة، لأسباب منهجية، بالخوض في تعريف الإرهاب؛ ذلك أن أي جهد في هذا المجال لن يعدو أن يعيد إنتاج أو تفكيك بعض التعريفات السابقة والتي تعددت كثيرا دون أن تحسم الجدل النظري حول الموضوع؛ ثم إن مسألة التعريف لا تُعدّ جوهرية لأغراض هذه الدراسة التي تهتم أساسا بتحليل جوانب من أثر الخطاب المتعلق بالظاهرة أكثر من اهتمامها بدراسة الظاهرة نفسها.

بيد أنه يتعين، في هذا المقام، إبداء ثلاث ملاحظات أساسية لإدراك جوانب جوهرية في انعكاس خطاب الحرب على الإرهاب على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتفاعل شعوب المنطقة مع ذلك الخطاب، وهي:

- **أولا**: الإرهاب مفهوم متحول بتأثير المواقف الإيديولوجية والسياقات السياسية، أكثر من كونه مفهوما موضوعيا مستقر الدلالة ومرتبطا بشكل ثابت بمجموعة من الأهداف والأعمال المحددة سلفا باعتبارها أهدافا أو أعمالا ذات طبيعة إرهابية أو من شأنها أن تؤول إلى عمل إرهابي. والأمثلة هنا عديدة ومعروفة على الصعيد العالمي، ومن أبرزها على مستوى المنطقة حزب الدعوة العراقي الذي كان يعتبر تنظيما إرهابيا وفق تصنيف نظام الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين، ليتحول لاحقا إلى حزب حاكم في العراق يطارد من يصفهم بفلول حزب العزب الحاكم سابقا ويقنن لاجتثاثهم من الحياة السياسية باعتبارهم عناصر إرهابية. كما يمكن ملاحظة هذه الحالة من تبادل المواقع في التجربة الليبية حيث تحولت جماعة الإخوان المسلمين من جماعة مطاردة موسومة بالإرهاب طوال عقود حكم العقيد القذافي إلى شريك في سلطة، أصبح عناصر اللجان الثورية في ظلها مطاردين بتهمة الإرهاب بعد أن كانوا يمثلون العمود الفقري لأجهزة النظام السابق.
- **ثانيا:** إن إضفاء بعد ديني على الممارسة الإرهابية في المنطقة مجال الدراسة والربط الذي بات مألوفا بين

الفعل الإرهابي وأنواع معينة من الخبرة الدينية – الإسلامية تحديدا – نتج عنه انعكاسات جسيمة على النظرة إلى الظاهرة الإرهابية وطبيعة توظيفها، خاصة على مستوى المنطقة؛ حيث باتت وصمة الإرهاب تستخدم بشكل حصري لوصف أعمال جماعات العنف التي تتبنى شعارات إسلامية، في حين يتم التعامل بتفهم أكثر وبقدر أكثر من "التسامح المصطلحي" مع سلوك جماعات أخرى لا تقل عن الأولى تطرفا في الأفكار وعنفا في الممارسات.

- **ثالثا:** هناك اتجاه عام نحو استبعاد تصرفات الدول والمنظمات الدولية من دائرة الوصف بالإرهاب حتى عندما تتقاطع مع تصرفات الحركات الموصومة بالإرهاب من حيث الأهداف والأسلوب والآثار.[3] فلا مجال للاختلاف حول كون عدد من الحكومات تتصرف بعنف لتحقيق أهداف سياسية من خلال ترويع الجماهير، ورغم ذلك نادرا ما يتم وصف سلوك الحكومات بالإرهاب إلا في حالات استثنائية وبدوافع إيديولوجية وسياسية غالبا.

القسم الثاني: الخط الزمني للحرب على الإرهاب

بقدر ما يصعب الاتفاق على تعريف محدد للإرهاب، يكاد يتعذر حسم مسألة تحديد تاريخ مؤكد يمكن اعتباره منطلقا للحرب القائمة الآن على الإرهاب، وذلك بالنظر إلى حركية المفهوم وتضارب استخداماته وتقلب المواقف بشأن التجليات الظرفية للظاهرة. لكن بغض النظر عن أية نقاشات تاريخية واردة بهذا الخصوص، يمكن القول إن العام 1963 شهد صدور أول تشريع دولي مهتم بمكافحة الإرهاب، مع ظهور اتفاقية طوكيو بشأن الجرائم وبعض الأفعال الأخرى المرتكبة على متن الطائرات، والتي شكلت الحلقة الأولى في سلسلة النصوص الدولية المعنية بمحاربة الإرهاب والتي وصل عددها الآن 16 نصا ما بين معاهدة وبروتوكول.[4] وليس اعتباطا أن يتحدث أحد أكبر منظري تنظيم القاعدة[5] – مصطفى ست مريم (أبو مصعب السوري) في كتابه "المقاومة الإسلامية الشاملة" - عن نفس التاريخ باعتباره بداية الحرب على الإرهاب ومواجهة الغرب والأنظمة المحلية لجماعات الإسلام، سياسية كانت أو جماعات عنف، كما يتحدث المنظر نفسه عن تاريخ 1960 باعتباره البداية الفعلية لمسار ما يسميه المقاومة الإسلامية.[6] وعلى اعتبار هذا التاريخ بداية للعمليات الإرهابية وللحرب على الإرهاب، يمكن تقسيم الخط الزمني للخطاب المرتبط بتلك الحرب إلى أربع مراحل كبرى تشترك جميعها في فكرة الحرب على الإرهاب، لكنها تتمايز من حيث الدوافع المحركة والأساليب المتبعة والوسائل المستخدمة والنتائج المترتبة، كما تتمايز من حيث الخطاب المصاحب لكل مرحلة:

1. مرحلة الاستقطاب الإيديولوجي (1960-1990)

تتميز هذه المرحلة عالميا بأنها واكبت الحرب الباردة بصراعاتها وانقسام بلدان العالم خلالها إلى معسكرين متصارعين إيديولوجيا ومتنافسين استراتيجيا؛ كما انطبعت بشكل خاص – على مستوى المنطقة العربية التي كانت مجالا نشطا لتنافس المعسكرين – بتأثير ظاهرتين بارزتين:

- تنامي المد القومي العربي ووصول عدد من القوى القومية إلى السلطة عن طريق انقلابات عسكرية؛

[3] سعد الدين العثماني، وزير الخارجية والتعاون المغربي السابق، أمين عام سابق لحزب العدالة والتنمية المغربي. حديث خاص مع الباحث بتاريخ: 13 أغسطس 2014.

[4] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. الدليل التشريعي للنظام القانوني العالمي لمكافحة الإرهاب. 2009. ص 1

[5] تشكل التنظيم في 11 أغسطس 1988، في اجتماع عدد من قادة تنظيم الجهاد الإسلامي المصري مع أسامة بن لادن بمدينة "بشاور"، وفي أبريل 2002، أصبح التنظيم يسمى "قاعدة الجهاد"، وقد أعلن تنظيم القاعدة في عام 1996 الجهاد لطرد القوات والمصالح الأجنبية من الأراضي الإسلامية، ومن أبرز قادة التنظيم، أسامة بن لادن، والقائد الحالي أيمن الظواهري.

[6] عمر عبد الحكيم المعروف بأبي مصعب السوري. دعوة المقاومة الإسلامية العالمية. 2004 (طبعة إلكترونية) ص 764.

- صعود تيار الإسلام السياسي وبدايات تصادمه مع السلطة، تحت تأثير ارتدادات قيام الثورة الإسلامية في إيران وحرب أفغانستان التي كانت الحاضنة التي نشأت فيها ظاهرة ما عرف لاحقا بالأفغان العرب.

اتسمت هذه المرحلة بمستوى عال من التوظيف الإيديولوجي لفكرة محاربة الإرهاب كمبرر لقمع القوى المعارضة للنظم الشمولية التي استولت على الحكم في أكثر من بلد عربي ولتشويه صورة التيارات الإسلامية التي تعتبرها الأنظمة الدائرة في فلك المعسكر الشيوعي حركات رجعية تمثل خطرا على النظم الثورية الناشئة. ولئن تراجعت قبضة النظم القومية تحت تأثير نكسة حزيران/يونيو 1967 فإن الوضع ما لبث أن تفاقم مع ظهور مخاوف من تصدير الثورة الإسلامية من إيران في نهاية السبعينات، ثم مع الأعمال المسلحة لعدد من الجماعات في مصر خاصة وبوادر نشاط بعض العناصر العربية العائدة من معسكرات المجاهدين الأفغان. لقد كان ظاهرا جدا أن هذه الحرب أخذت أبعادا فكرية أكثر من أبعادها السياسية المحلية، إذ كان عامل التناقض والفجوة بين الإسلاميين والأنظمة الاشتراكية حينها بالغ العمق، كما كانت هذه الحرب أيضا – وفق الإسلاميين – رجع صدى للحرب السوفيتية على الإسلام، سياسيا كان أو غير سياسي، في دول الحزام الإسلامي في الاتحاد السوفيتي. غير أن هذه الرؤية لا تقدم سوى أحد وجوه المشهد المكتمل لهذه الفترة، حيث سلكت الدول العربية المرتبطة بالغرب بدورها اتجاها مغايرا تمثل في رعاية وتبني ضحايا القمع في البلدان الخاضعة للحكومات الثورية ذات النزعة الاشتراكية خاصة في مصر الناصرية وسوريا البعثية وليبيا القذافي، ومن خلال هؤلاء تمكنت هذه البلدان – وخاصة المملكة العربية السعودية – من نشر أفكار وتصورات مذهبية معينة سيكون لها أثر بالغ فيما سيحصل لاحقا من تطورات في الفكر والممارسة.

هكذا مثلت بلدان مثل المملكة العربية السعودية والكويت والأردن محاضن أساسية للإسلاميين، كما أتاح موقف البلدان الغربية من الأنظمة العربية الدائرة في فلك الاتحاد السوفييتي فرصة لبعض قيادات الإسلام السياسي للاستقرار في الغرب واكتساب خبرات وتجارب جديدة في أجواء تتسم بقدر أكبر من الحرية. وكانت نقطة الارتكاز المحورية في هذه المرحلة انطلاق ما يعرف بالجهاد الأفغاني، حيث تسابقت دول عربية كبيرة إلى تقديم الدعم المالي والعسكري وإرسال المئات من الشباب العربي لدعم المقاتلين الأفغان ضد السوفيت، وكانت أنشطة التجنيد وجمع التبرعات تنظم بشكل علني في الخليج وفي عواصم غربية. وكما فتحت الدول العربية الكبرى أبوابها للشباب المغادرين نحو أفغانستان، فقد فتحت أيضا أبوابها لقادة الجهاد الأفغاني لمخاطبة الجماهير المحلية وإذكاء روح المقاومة والحث على التبرع. ولقد كان لهذه المرحلة دور كبير جدا في رسم ملامح المراحل اللاحقة عليها. وكان من نتائج هذه الحرب تأسيس قاعدة بشرية لمجموعات العنف الموصوفة بالإسلامية في أغلب الدول العربية، ذلك أن آلاف الشباب العربي الذي حارب في أفغانستان عاد إلى وطنه يحمل الأفكار الجهادية ومستوى كبيرا من الجاهزية والرغبة في مواصلة القتال، إضافة إلى صعوبة الانسجام داخل الأنظمة السياسية والاجتماعية والسائدة في العالم العربي وعجز هذه الأنظمة عن احتواء هؤلاء العائدين.

خلال هذه المرحلة تجمعت عناصر عديدة أثرت في مفردات الخطاب المتعلق بالحرب على الإرهاب، أهمها شيوع الانقلابات العسكرية كوسيلة فعالة للوصول إلى السلطة[7] وانتشار العنف السياسي برعاية إقليمية وبمباركة من أحد القطبين غالبا، لذلك ظلت مفردات خطاب الحرب على الإرهاب تتحرك عبر خطوط متقاطعة، ومن ثم لم تكن ذات أثر كبير على أي من

[7] من أبرز الانقلابات التي حدثت في بلدان الدراسة: في مصر 1952 انقلاب الضباط الأحرار على النظام الملكي، انقلاب مجلس قيادة الثورة على محمد نجيب عام 1954، ثم انقلاب وزير الدفاع على الرئيس المنتخب محمد مرسي، وفي ليبيا انقلاب معمر القذافي على النظام الملكي 1969، وفي المغرب عام 1971 محاولة انقلاب الصخيرات بقيادة أمحمد أعبابو على الملك الحسن الثاني، وفي عام 1972 محاولة انقلاب أوفقير على الملك الحسن الثاني.

الأطراف المتورطة في الممارسات التي توصف من هذا الطرف أو ذاك بأنها إرهابية. المفارقة أنه رغم إغراءات التورط في العنف السياسي على نطاق واسع، تحت تأثير المناخ المحلي والدولي، استطاعت التيارات الرئيسة في الإسلام السياسي أن تنأى بنفسها في معظم الحالات عن سلوك طريق العنف لتحقيق الأهداف السياسية محليا على الأقل؛ وقد شهدت هذه المرحلة عملية تمايز فكري واضح بين مدارس الإسلام السياسي ترتب عليها فرز صريح للخيارات السياسية ومناهج التغيير. وربما ساهم في هذا نضج التجارب السياسية والتنظيمية لبعض جماعات الإسلام السياسي ووضوح تصورها الفكري وأهدافها السياسية، فضلا عن احتكاك بعض قياداتها بتجارب جديدة واستيعابهم بشكل أفضل لمفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان بفعل إقامتهم في الغرب وحوارهم مع تيارات مختلفة.

2. مرحلة الاعتماد على القمع المحلي (1991- 2001)

تزامنت بداية هذه المرحلة مع أحداث جسام على مستوى العالم وفي المنطقة، من أبرزها تفكك الإمبراطورية السوفيتية وسقوط نظام القطبية الثنائية ما مهد لإعلان قيام نظام عالمي جديد، ومنها احتلال الكويت وما تبعه من حرب العراق الثانية التي أنتجت عملية فرز واسعة في مواقف وتحالفات النظم والحركات السياسية في المنطقة. لكن هناك عاملين أساسيين كان لهما الدور الأبرز في رسم ملامح خطاب الحرب على الإرهاب:

- العامل **الأول** يتمثل في تنامي قناعة راسخة لدى قطاعات واسعة من النخب الفكرية والسياسية الغربية بأن الإسلام بات يمثل الخطر الأكبر على الحضارة الغربية بعد زوال الخطر الشيوعي؛ وفي هذا السياق ظهرت كتابات أكاديمية تتحدث عن صراع الحضارات[8] وعن الخطر الأخضر القادم، كما عقدت مؤتمرات وبرزت تصريحات لزعماء غربيين عن الإسلام وتصادمه مع الديمقراطية والتحدي الذي تمثله القوى الإسلامية بمختلف تياراتها على المصالح الغربية.
- أما العامل **الثاني** فهو عودة أعداد كبيرة من المجاهدين العرب من أفغانستان إلى بلدانهم الأصلية بنزعتهم القتالية، فكانت النتيجة نشأة تنظيمات إسلامية عنيفة، لا تحمل السلاح فحسب بل تحمل مع ذلك رؤية سياسية وفكرية تقوم على العنف كأداة لتغيير أنظمة تعتبرها فاسدة ومستبدة وعميلة، بل وكافرة أيضا. يتعلق هذا الأمر تحديدا بتيار يمثل خلاصة عجيبة للنزعة السلفية المحافظة أصلا والميالة إلى السير في فلك الحاكم من جهة وأفكار ثورية جديدة تقوم على تكفير النظم الحاكمة والعمل على إزاحتها باستخدام العنف "المقدس" من جهة أخرى؛ هذا التيار هو الذي اصطلح على تسميته بالسلفية الجهادية[9].

هكذا إذن ارتسمت ملاح خطاب الحرب على الإرهاب خلال هذه المرحلة وترددت أصداؤه بتأثير تفاعل ظاهرتي الإسلاموفوبيا والسلفية الجهادية، الذين ظلت كل منهما تستمد قوتها وتأثيرها من الأخرى منذ ذلك الوقت، في علاقة جدلية كانت وما تزال لها آثار بليغة على تطور الحياة السياسية في عموم المنطقة. ولعل أبرز

[8] صمويل هنتغتون، صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي، ترجمة محمود خلف ومالك أبو شهيوة، طرابلس، الدار الجماهيرية، الطبعة الأولى، 1999.

[9] مصطلح السلفية الجهادية مصطلح مثبت في الأدبيات الجهادية منذ ثمانينيات القرن العشرين، ومن أبرز الرموز الأساسيين الذين يحملون لواء هذا الخط الفكري ويمثلونه على أعلى مستوى تنظيري - أبو محمد المقدسي، عبد القادر عبد العزيز، أبو قتادة الفلسطيني، أبو مصعب السوري، أيمن الظواهري - وإن كانت صياغاته الفكرية قد تمت في مصر في الستينيات على يد سيد قطب بعد انقلابه الفكري المعروف في العهد الناصري - ابتداء من سنة 1957 - في ظل مسارات الصراع بين الإخوان وعبد الناصر من جهة وتحت تأثير كتابات أبي الأعلى المودودي من جهة أخرى، ثم تبلورت هذه الصياغات في مع صالح سرية في رسالة الإيمان عام 1973، ومحمد عبد السلام فرج في الفريضة الغائبة أواخر عام 1980، ثم كتابات شيوخ التنظيمين الجهاديين الأساسيين في مصر خلال تلك الفترة، خصوصا الجماعة الإسلامية؛ بالتحديد ميثاق العمل الإسلامي الصادر سنة 1984 والذي شارك في كتابته عاصم عبد الماجد وعصام الدين دربالة وناجح إبراهيم.

وأخطر الآثار التي ترتبت على هذا تراجع فرص استفادة بلدان المنطقة من موجة التغيير الديمقراطي خلال تلك الفترة، وبالتالي تعطلت التجارب المحدودة للانفتاح السياسي التي ظهرت بشكل محتشم في بعض بلدان المنطقة. بل إنه يمكن القول إن الارتكاس الذي عرفته تجربة الانفتاح الديمقراطي في الجزائر مطلع التسعينات كان له انعكاس خطير على فرص المشاركة السياسية لتيارات الإسلام السياسي وعلى نظرة قطاعات واسعة من جماهيره إلى النموذج الديمقراطي. والأكثر خطورة من ذلك أن تفهم الغرب للانقلاب على نتائج الانتخابات في الجزائر في سياق خطاب الحرب على الإرهاب – مدعوما ربما بمرارات الحرب الغربية على العراق – كان له أثر حاسم في تكريس فكرة المواجهة المفتوحة بين الغرب والعالم الإسلامي، بحيث لم يعد الأمر مرتبطا بالضرورة باحتلال أراضي بلد مسلم كما كان عليه الأمر في أفغانستان. هكذا لم يكن من قبيل الصدفة مسارعة بعض الجماعات المسلحة في الجزائر منذ وقت مبكر إلى استهداف المصالح الغربية ونقل عملياتها إلى الأراضي الفرنسية.

لقد خرج العنف في الجزائر من أكفان الديمقراطية، عندما انقلب العسكر على نتائج الشوط الأول من انتخابات 1991 بعدما تبين أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ تتجه إلى فوز كاسح بأغلب المقاعد. لكن زلزال الانقلاب كان كارثيا بالنسبة للجزائر كلها، وبالنسبة للإسلاميين بشكل خاص، الذين وجدوا أنفسهم في مواجهة مع الجيش والدولة والمجتمع ثم في مواجهة مع أنفسهم، لتتشكل بذلك أنساق فكرية متناقضة داخل الحقل الإسلامي الجزائري. حيث دفعت ديناميكية الحرب في الجزائر طرفا من جماعات العنف السلفي إلى توسيع نطاق عملياتها على نحو متصاعد؛ فمن جهة لم تعد تقتصر على الأهداف الحكومية وإنما تجاوزتها إلى المجتمع ومؤسساته الأهلية وأطياف الظاهرة الإسلامية مؤسسات وقيادات، ولهذا الغرض طورت منظومة فكرية بالغة الخطورة تقوم على تصنيف ضيق للفرقاء وتتبنى إلغاء الآخر بغض النظر عن موقعه؛ ومن جهة أخرى نقلت المواجهة إلى مجال جغرافي أوسع متحررة تدريجيا من البعد الوطني للصراع[10].

وإذا كانت التجربة الجزائرية – كما أسلفنا – أهم الأوجه العنيفة لهذه الفترة، وربما أبعدها أثرا فيما يتعلق بالمشاركة السياسية للإسلاميين، إلا أنها لم تكن الوحيدة، حيث أخذت مصر وليبيا بنصيب وافر من تلك السنوات الملتهبة؛ ففي مصر، شهدت هذه المرحلة فصولا دموية من المواجهة بين نظام مبارك وتنظيمي الجهاد والجماعة الإسلامية. فيما عرفت ليبيا مواجهة متقطعة بين نظام القذافي والجماعة الإسلامية المقاتلة انتهت بالسيطرة على نشاط الجماعات المقاتلة في البلاد. وفي كل هذه التجارب حصل نوع من المواجهة، فيما يمكن اعتبار التجربة التونسية حالة خاصة، ضمن هذا السياق، من حيث كون العنف فيها حصل في اتجاه واحد؛ لكن، رغم ذلك، لم يكن خطاب الحرب على الإرهاب أقل حضورا بل لعله كان أكثر إلحاحا وكثافة.

في تونس، مثلت انتخابات ابريل 1989 محطة فارقة في تاريخ العلاقة بين حركة النهضة[11] ونظام الرئيس زين العابدين بن علي. حيث جاءت الانتخابات بعد نحو سنة ونصف من التغيير الذي أطاح بالرئيس بورقيبة وأطلق سراح السجناء السياسيين وفي مقدمتهم قادة ومناضلو الاتجاه الإسلامي، وسط أجواء انفراج أشاعت الأمل بحصول انتقال ديمقراطي تشارك فيه جميع القوى السياسية، بما فيها حركة الاتجاه الإسلامي التي غيرت اسمها لتصبح حركة النهضة، في خطوة مثلت مؤشرا دالا

---

[10] في يوم 25 يونيو 1991 اندلعت أعمال العنف وتصاعدت الاضطرابات والاشتباكات بين الجيش الجزائري وأنصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ وأسفرت عن سقوط 55 قتيلا و326 جريحا، وتم اعتقال حوالي ثلاثة آلاف شخص. وفي 28 يونيو هدد عباسي مدني بإعلان الجهاد إذا لم يلغ الجيش حالة الطوارئ، وفي اليوم الأخير من الشهر نفسه تم اعتقال زعيمي الجبهة: الدكتور عباسي مدني والشيخ علي بلحاج وتوالت الاعتقالات بعد ذلك بالنسبة لقادة جبهة الإنقاذ الذين تولوا المسئولية بعد مدني وبلحاج.

[11] أسست الحركة عام 1972 وأعلنت رسميا على نفسها في 6 يونيو 1981 ولم يتم الاعتراف بها كحزب سياسي في تونس إلا في 1 مارس 2011 من قبل حكومة محمد الغنوشي، بعد مغادرة الرئيس زين العابدين بن علي البلاد على إثر اندلاع الثورة التونسية في 17ديسمبر 2010. ومن أبرز رموزها رئيس الحركة الشيخ راشد الغنوشي.

على الاستعداد للتعامل بقدر كاف من المرونة والإيجابية مع الوضع الجديد[12] لكن نتائج الانتخابات العامة التي نظمت خلال ابريل 1989، وشاركت فيها حركة النهضة بقوائم مستقلة حققت نتائج معتبرة وسط حديث عن تزوير واسع شاب العملية كلها وتلاعب بالنتائج في اللحظة الأخيرة من أجل منع فوز القوائم المحسوبة على حركة النهضة، كانت فيما يبدو جرس الإنذار الذي حمل بن علي على تغيير موقفه من مشاركة التيار الإسلامي في العملية السياسية، حيث يرى كثيرون – بمن فيهم عدد من قادة حركة النهضة نفسها[13] أن الحركة لم تحسن قراءة الموقف وذهبت في ترشيحاتها وفي سعيها إلى تحقيق مكاسب انتخابية إلى أبعد مما كان يحتمله الوضع القائم حينها، ولم تضع حسابا لهواجس الطبقة الحاكمة ومتطلبات التدرج في تحقيق المكاسب السياسية.

من وجهة نظر الكثيرين[14]، أثارت النتائج التي حققتها النهضة في انتخابات ابريل 1989 – والأهم من ذلك الطموح الذي أبانت عنه والقدرات السياسية والتنظيمية التي أظهرتها – مخاوف بن على الذي لم يكن راغبا في ظهور منافس سياسي قوي لنظامه الناشئ، ثم ما لبثت التطورات السياسية والأمنية المتلاحقة في الجزائر والتحولات المهمة على المستوى الإقليمي (غزو الكويت وحرب الخليج الثانية بتداعياتهما المؤثرة) أن جاءت لتضيف مزيدا من التعقيد على العلاقات الصعبة أصلا بين التيار الإسلامي ونظام بن علي، الذي سرعان ما استغل أجواء الحرب على الإرهاب ليشن حملة واسعة ضد حركة النهضة التي نسبت إليها أجهزة النظام الأمنية والإعلامية تهم الإرهاب وتهديد أمن الدولة مستغلة، على نطاق واسع، حوادث مثل حادثة الهجوم على مقر الحزب الحاكم بحي باب سويقه وما عرف بمؤامرة براكة الساحل[15] التي اتهم فيها ضباط ورجال أمن وصفوا بأنهم مقربون من حركة النهضة بالتخطيط للقيام بانقلاب للإطاحة بالرئيس بن علي والاستيلاء على السلطة. وفي هذه الأجواء شنت أجهزة الأمن التونسية حملات اعتقال ومضايقة واسعة لقيادات وعناصر حركة النهضة والمتعاطفين معها، حيث تم الزج بالآلاف منهم في السجون، وسط الحديث عن عمليات تعذيب همجية وعن إخضاع السجناء وعائلاتهم لظروف نفسية ومادية صعبة[16]، فيما اضطرت أعداد أكبر من أعضاء الحركة للعيش في المنافي لسنوات طويلة.

إذا كانت حقبة التسعينيات قد أثخنت الإسلاميين والحكومات في آن واحد، فإنها في المقابل كانت فرصة ذهبية لتسويق النموذج الغربي داخل المجتمعات الإسلامية تحت طائلة محاربة التشدد ونشر قيم الانفتاح؛ كما أنها كانت فترة تحديث لخطاب الإسلاميين المعتدلين الذين نشروا في هذه الفترة سلاسل متقدمة من أمهات كتبهم الفكرية، حيث نشر رئيس حزب حركة النهضة الإسلامية راشد الغنوشي كتابه "الحريات العامة في الدولة الإسلامية" الذي مثل إضافة نوعية، من موقع قيادي، لأطروحات الحركات الإسلامية، التي عبر العديد من المرتبطين بها عن آراء أكثر انفتاحا اتجاه الديمقراطية والعلاقة مع الأخر. وقد تجسدت هذه المواقف الجديدة من خلال كتب أو مقالات أو ضمن لقاءات حوارية

[12] تأسست حركة الاتجاه الإسلامي بتونس سنة 1969 وهي حركة إسلامية تتبنى كثيراً من المفاهيم الفكرية لحركة الإخوان المسلمين، تمثلت أهدافها التي أعلنت عند ميلادها في القضاء على المد العلماني، وبعث الشخصية الإسلامية وتجديد الفكر الإسلامي، وإعادة بناء الحياة الاقتصادية على أسس إنسانية.

[13] حمادي الجبالي، مذكرات، صحيفة الشرق الأوسط، بتاريخ 2014/07/06، منشورة على الرابط:
http://media.shemsfm.net/uploads/FCK_files/hamadi.pdf

[14] راشد الغنوشي رئيس حركة النهضة، في مقابلة مع صحيفة الخبر الجزائرية بتاريخ: 13 اكتوبر 2012 على الرابط:
http://www.elkhabar.com/ar/autres/hiwarat/306073.html

[15] وقعت حادثة "باب السويقة" سنة 2000 واتهم فيها عناصر من حركة النهضة بالهجوم على مقر للحزب الحاكم في هذا الحي الواقع وسط مدينة تونس مما أدى إلى وفاة حارسه العجوز حرقا؛ أما قضية «براكة الساحل» فاتهم فيها عقداء من الجيش بالتعاون مع «النهضة» والتخطيط لانقلاب بغرض الإطاحة بن علي، حيث أوقف وقتها 12 عقيدا في القضية التي صنفت على أنها قضية أمن دولة.

[16] تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2007 على الرابط التالي:
http://www.amnesty.org/fr/node/6686

جمعت هؤلاء بممثلين لتيارات وطنية من مشارب مختلفة. كما شهدت هذه الفترة أيضا – رغم العنف والقمع الحكومي – ارتفاع الأسهم الانتخابية للإسلام السياسي في مصر والمغرب والأردن واليمن، وذلك ضمن سعي الإسلاميين إلى التصالح أكثر مع قيم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وإلى توطين الأبعاد الوطنية داخل فكرهم السياسي والمجتمعي بديلا أو مكملا لعالمية مثالية ومجنحة. وشهدت بصورة خاصة اتجاه حركات الإسلام السياسية الأساسية بشكل واسع إلى المشاركة في الحياة الدستورية من خلال تأسيس أحزاب سياسية والمشاركة في الانتخابات والاهتمام، بصورة خاصة، بالعمل النقابي الذي حققت فيه القوى الإسلامية تقدما كبيرا خلال هذه الفترة.

وإلى جانب ارتفاع الأسهم الانتخابية للإسلاميين فقد ارتفعت أيضا وتيرة الضغط الدولي على الأنظمة بضرورة إدخال إصلاحات ديمقراطية والتقدم خطوات نحو شراكة سياسية مع القوى الوطنية والديمقراطية، ويبدو أن هذه الدعوات التي وجدت صدى نسبيا لدى بعض الأنظمة قد أتت دائما بما لا تشتهي السفن الغربية أساسا وهو التطور الجماهيري لقوى الإسلام السياسي سواء على مستوى انتشار القاعدة الشعبية أو ترسخ المفاهيم والأفكار الإسلامية داخل هذه القاعدة المتسعة. أما على صعيد القوى الإسلامية التي توصف عادة بالمتشددة، فقد كانت هذه الفترة أيضا عصرا ذهبيا لتيارات العنف ذات المرجعية الإسلامية، حيث أتاحت لها أجواء الانتصار على الروس في أفغانستان والكمون النسبي طوال عقد التسعينيات فرصا أكبر لتكوين صف جهادي واسع وتحديد أهداف أكثر طموحا وعالمية، لتبلغ أوج نشاطها مع الإعلان عن قيام الجبهة العالمية لقتال اليهود والصليبين التي أسسها أسامة بن لادن[17]

[17] في 23 فبراير 1998، وقع أسامة بن لادن وأيمن الظواهري زعيم جماعة الجهاد الإسلامي المصرية، إلى جانب ثلاثة آخرين من زعماء الجماعات الإسلامية، بيان إعلان قيام الجبهة الإسلامية العالمية لقتال اليهود والصليبيين.

والعمليات النوعية التي نفذها تنظيم القاعدة بشكل متصاعد خلال السنوات التي تلت ذلك.

3. مرحلة المواجهة المفتوحة والمباشرة (2001 – 2011)

لم يكد برجا التجارة العالمية يتهاويان تحت ضربات تنظيم القاعدة حتى بدأ ميلاد حقبة جديدة، فقد خرجت الولايات المتحدة الأمريكية من هذه الكارثة وقد تخلصت من أهم ركنين ميزا سياستها تجاه العالم العربي خلال المرحلة السابقة وهما:

- إسناد مهمة محاربة الإرهاب إلى الأنظمة المحلية مع إسنادها ودعم سياساتها المختلفة، لتعتمد بدلا من ذلك التنفيذ المباشر وتسديد الضربات الموجعة تجاه الأهداف الحقيقية أو المفترضة لمن تصفهم بالإرهابيين ومن تعتبرهم شركاء أو داعمين للإرهاب.
- الدعوة إلى الانفتاح الديمقراطي، وقد اعتاضت الولايات المتحدة عن الديمقراطية المحلية بدعم أكثر الأنظمة ديكتاتورية وشمولية ما دامت مواقفها منسجمة مع حربها ضد الإرهاب، دون أن تتردد في سحق أي نظام تعتقد أنه يشكل قاعدة لانطلاق ما تصفه بقوى "الإرهاب الإسلامي" أو دعم قدراتها.

ولعل من أبرز ملامح هذه الفترة، عودة الارتباك في تعريف الإرهاب وتضييق مساحة التمايز بين مختلف الجماعات الإسلامية في نظر الأنظمة القطرية وكذا المنظومة الدولية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية. وهكذا نجحت الحرب الدولية على ما يسمى الإرهاب خلال هذه الفترة في شلّ وتدمير مراكز نفوذ القوى الإسلامية المسلحة في بلدان كثيرة، وضيقت أيضا على مصادر تمويلها؛ كما مكنت الأنظمة المحلية من تسويق نظرية "ما في القنافذ أملس" حيث عادت المضايقات الشديدة تجاه تيار الإسلام السياسي، الذي ترى فيه معظم الأنظمة العربية خصما استراتيجيا، مستغلة استعداد القوى الغربية لغض الطرف عن كل السياسات التي تنتهجها تلك الأنظمة في إطار ما يسمى الحرب على الإرهاب. وهكذا أثرت الحرب الدولية على الإرهاب سلبا على مستويين:

- كبح تمدد الإسلام السياسي من خلال وضع مزيد من العراقيل في وجه محاولات تطبيع وضعه القانوني والمؤسسي، مع السعي إلى تقليص مكتسباته الانتخابية والنقابية ومظاهر حضوره المجتمعية في أكثر من واحد من بلدان الدراسة؛
- تراجع المسار الديمقراطي داخل العالم العربي، لصالح ثقافة القمع والمضايقات التي شملت كل الطيف السياسي والاجتماعي، وإن خصت الإسلاميين بتوجهاتهم المختلفة بنصيب الأسد. وفي هذا السياق يرى الشيخ عبد الفتاح مورو أن "الأنظمة المستبدة اتخذت من حين لآخر فرصة الحرب على الإرهاب أو الخوف على المجتمع لتبرر التضييق على الحريات."[18]

كما تصاعدت أيضا حركة التقنين العقابية ضد ما يسمى الإرهاب، تنظيمات وأنشطة مساندة وروافد مجتمعية. ولم تكن تلك التشريعات مبنية في الغالب على الاحتياجات الموضوعية لمواجهة الظاهرة بقدر ما كانت أداة لتقنين وإضفاء شرعية سياسية ومصداقية أخلاقية على إجراءات القمع السياسي والأمني. وربما كان لشراسة هجمة الولايات المتحدة الأمريكية وحكومات المنطقة في آن واحد ضد حركات الإسلام السياسي والجماعات الجهادية والمحن التي مرت بها دور في حمل بعض تلك الجماعات على تسريع عمليات المراجعة التي كانت جارية بشأن جوانب من تصوراتها الفكرية ومواقفها السياسية، خاصة في ما يتعلق بالنظرة إلى المشاركة والتعددية والعلاقة مع الآخر، حيث بدأت مصطلحات مثل الاعتدال والوسطية تأخذ مكانها بقوة داخل الفكر الإسلامي كظهير أساسي لتبني الإسلاميين لخيار الديمقراطية والانتساب الوطني ومحاولة غرسهما داخل منظومة القيم السياسية للإسلام. وقد مثل شعار الوسطية في هذه المرحلة حلقة محورية في تكريس التمايز الفكري بين ما يوصف بتيار الوسطية والتيار الجهادي.

أما بالنسبة للتيار الجهادي فقد كانت هذه الفترة أيضا بداية مراجعات بالغة الأثر، حيث أدى الانهيار السريع لإمارة طالبان، وإغراق أفغانستان في دوامة العنف، قبل أن ينهار العراق هو الآخر أمام الضربات الأمريكية، فضلا عن تدمير أهم القواعد العسكرية للجهاديين، وكذا اعتقال وقتل وتشريد آلاف المنضوين تحت تنظيم القاعدة والتنظيمات المشابهة له، أدت كل تلك الأحداث إلى طرح سؤال كبير عن جدوائية تلك العمليات الكبيرة ضد الولايات المتحدة ومدى ما حققته من أهداف. وقد بدأت هذه التساؤلات تنمو بسرعة قبل أن تأخذ شكل مراجعات جماعية واسعة ظهرت خلاصاتها عبر كتب صدرت عن قيادات وازنة من تنظيم القاعدة مثل سليمان أبو غيث وأبو حفص الموريتاني الذين انتقدا لاحقا ضربات القاعدة ضد بعض الأهداف السياسية والأمنية الكبرى للغرب دون أن تأخذ في الحسبان النتائج السلبية المترتبة على ذلك. وفي ذات السياق بدأ بعض منظري القاعدة في التخلص مما يعتبرونه تأثيرات للتطرف الفكري داخل الخطاب الجهادي، حيث بدأ بعض قادة القاعدة يتبرأون من بعض العمليات الإرهابية ضد أهداف مدنية أو يعلنون براءتهم مما يصفونه تجاوزات بعض التنظيمات الجهادية، سواء على مستوى الفكر أو الممارسة. كما بدأ أيضا، خلال هذه الفترة، ما عرف بالمراجعات والحوار بين الأنظمة الحاكمة والتيارات السلفية التي توصف بالمتشددة. وتمثل التجارب السعودية والليبية واليمنية والجزائرية معالم مهمة هنا. حيث أظهرت هذه المراجعات وعيا بالتجاوزات التي حصلت من كل الأطراف وأفسحت المجال للحديث عن ضرورة المعالجة الثقافية والاجتماعية والعلمية للإرهاب بدل التركيز فقط على الجانب الأمني الذي أظهر ضعفه أمام إرهاب قادر على تجديد نفسه وأساليبه وعناصره وأهدافه.

والواقع أن عملية المراجعات، وإن تسارعت خلال هذه الفترة، إلا أنها كانت قد انطلقت قبل ذلك – منتصف التسعينيات – خاصة من داخل أقبية السجون المصرية حيث أصدرت الجماعة الإسلامية مجموعة كتب حملت

[18] مقابلة للباحث مع الشيخ عبد الفتاح مورو القيادي بحركة النهضة وعضو البرلمان التونسي الحالي، بتاريخ:10 تموز 2014.

اسم المبادرة، عرضت من خلالها وقف عمليات العنف من جانب واحد، قبل أن تطورها في سياق مجموعة كتب عرفت باسم المراجعات ومثلت منعطفا فكريا حاسما في تاريخ التيارات "الجهادية" المعاصرة، وأسهمت في تراجع أعداد كبيرة من الشباب عن الالتحاق بمعسكرات القتال أو حمل السلاح ضد الدولة ومؤسساتها.[19] رغم ذلك ظلت لغة القمع ويد السطوة الأمنية تمارس دورها بكل ضراوة ضد كل من يشتبه في انتسابه أو مساندته بأي شكل من الأشكال لتنظيمات ما يوصف بالإرهاب، لتنتج تبعات تلك الحقبة وما أسلفت يد البطش الحكومية ما عرف لاحقا بثورات الربيع العربي التي خرجت فجأة من رحم العنف وانسداد الأفق السياسي والأزمات الاجتماعية الخانقة، لتبدأ تجربة سياسية واجتماعية عربية من غير اليسير – بعدُ – إدراك أبعادها كاملة أو استشراف آفاقها على نحو واضح.

4. مرحلة الربيع العربي

من الصعب رسم ملامح محددة لهذه المرحلة التي اصطلح على تسميتها الربيع العربي، وذلك لأسباب موضوعية أبرزها:

- أن هذه الفترة المفاجئة في بدايتها والتي قد تكون مفاجئة في نهايتها ما تزال مستمرة وأحداثها متلاحقة، مما يجعل من المناسب توخي الحذر في أي محاولة لقراءتها.
- جسامة أحداث الربيع وتناقضها، بحيث يصعب الوصول إلى خيط ناظم، ذلك أن الربيع العربي الذي انطلق من الريف التونسي، كردة فعل على الظلم، ومثل أرقى محطات الاحتجاج السياسي ضد الأنظمة، سرعان ما أخذ لبوسا داميا في ليبيا وسوريا، قبل أن يأخذ طبعة الانقلاب في مصر، ويرسم صفحة أخرى أكثر دموية وارتباكا من ذي قبل.

ومع ذلك يمكن القول إن الربيع العربي ليس إلا وجها من أوجه نتائج ما يسمى الحرب على الإرهاب، ذلك أن القوى الثورية التي قادت الحراك الشعبي ضد الأنظمة السياسية المنهارة في دول الربيع العربي هي نفسها القوى السياسية الأكثر تضررا من تلك الحرب، وفي مقدمة هذه القوى تيار الإسلام السياسي. وقد كان من نتائج هذه المرحلة استعادة تيار الإسلام السياسي للصدارة التي كان قد خسرها نسبيا خلال المرحلة السابقة، حيث بدا أن هذا التيار يحتل المكانة الأولى في دائرة ثقة واهتمام ناخبي دول الربيع العربي. لقد مكنت هذه الفترة من طي صفحة مهمة من صفحات الحرب على الإرهاب وهي صفحة التهجير واللجوء السياسي، فإذا كانت الحرب على الإرهاب قد دفعت آلاف الأشخاص من تيارات الإسلام السياسي إلى الهجرة عن بلدانهم طلبا للأمان أو انحيازا إلى جبهات يمكن أن توفر الحماية والتدريب، فقد وفر الربيع العربي فرصة أخرى لإنهاء حقبة الشتات وتيسير العودة إلى الأوطان. ولم يكن العائدون إلى الوطن على موقف سياسي واحد؛ فإذا كانت حركة النهضة الإسلامية قد عادت إلى تونس تحمل معها فكرا إسلاميا متصالحا مع قيم الحداثة، واندمجت بسرعة في عمق المشهد السياسي قبل أن تصل إلى قمته، فإن السلفيين التونسيين قد أخذوا مسارات متناقضة، حيث انخرط بعضهم في العمل التربوي والاجتماعي عبر مؤسسات وجمعيات أقاموها لهذا الغرض، بينما توجه آخرون إلى الجبال وحملوا السلاح ضد الحكومة الائتلافية التي قادها الإسلاميون. وهكذا وجدت حركة النهضة نفسها لأول مرة تقود حربا ضد الإرهاب بعد أن كان أفرادها أكثر المواطنين التونسيين

[19] من أبرز كتب مراجعات الجماعة الإسلامية: "نهر الذكريات.. المراجعات الفقهية للجماعات الإسلامية"، تأليف: كرم محمد زهدي، ناجح إبراهيم عبد الله، علي محمد علي الشريف، أسامة إبراهيم حافظ، حمدي عبد الرحمن العظيم، فؤاد محمد الدواليبي، عاصم عبد الماجد محمد، محمد عصام الدين دربالة، "مبادرة وقف العنف.. رؤية واقعية ونظرة شرعية"، تأليف وإعداد: أسامة إبراهيم حافظ، عاصم عبد الماجد محمد، "حرمة الغلو في الدين وتكفير المسلمين"، تأليف: ناجح إبراهيم عبد الله، علي محمد علي الشريف، "تسليط الأضواء على ما وقع في الجهاد من أخطاء"، تأليف: حمدي عبد الرحمن العظيم، ناجح إبراهيم عبد الله، علي محمد علي الشريف، "النصح والتبيين في تصحيح مفاهيم المسلمين"، تأليف: علي محمد علي الشريف، أسامة إبراهيم حافظ.

عرضة للتصفية والمضايقات تحت ذريعة الحرب على الإرهاب.

أكثر من ذلك بدأت حركة النهضة تستقبل ذات الاتهامات التي واجهها نظام زين العابدين بن علي من التضييق على الحريات الدينية ومحاربة الإسلاميين. وفي هذا السياق ينبه القيادي بحركة النهضة الشيخ عبد الفتاح مورو رفاقه في الحركة التي قادت لأزيد من عامين التحالف الذي كان يحكم تونس إلى ضرورة توخي الدقة في مواجهة ما يسمى الإرهاب حتى لا تتحول تلك المواجهة إلى ذريعة للاستبداد السياسي، معتبرا أن "محاربة الإرهاب لا ينبغي أن نتخذ منها عكازا نتكئ عليه لنبرر استبدادنا على شعوبنا وظلمنا لها والتضييق عليها" مضيفا "إن الأنظمة التي تعتبر هذه المناسبة فرصة أتيحت لها للاعتداء على الحريات، وعلى الخصوص الحريات الدينية، أن ذلك سينقلب عليها بالعكس، وسيكون ذلك مبررا لمزيد من انتشار الإرهاب بين الشباب".[20]

أما بالنسبة للحالة المصرية، فقد حملت رياح الربيع العربي الإسلاميين في حركة الإخوان المسلمين إلى سدة السلطة، وحملت السلفيين من حزب النور إلى الرتبة الثانية في المشهد السياسي المصري، وهكذا بدا أن رياح الربيع العربي استطاعت اقتلاع جذور النفور السلفي من الآليات الديمقراطية، وهيأت المناخ لمشاركة التيارات السلفية – المقاتلة منها والعلمية على السواء – في الحياة السياسية.[21] ويمكن في هذا السياق الجزم بأن التقدم الانتخابي للظاهرة السلفية في مصر كان نتاج ثلاثة عوامل أساسية:

- جذور المراجعات الفكرية للجماعة الإسلامية التي مثلت الأرضية الأساسية لكل المراجعات الفكرية التي خاضها السلفيون العرب بشكل عام.
- الأمل الذي بثه مناخ الربيع العربي بشأن جدوى المشاركة السياسية، خاصة أن هذه الأجواء تزامنت مع انحسار ظرفي لخطاب الحرب على الإرهاب، أو على الأقل وجود مستوى من الانتقائية والعناية بوضوح المستهدفين بذلك الخطاب وتمييزهم عن سائر التيارات الإسلامية.
- حالة الانتشار والتمدد التي طبعت تيار السلفية المسالمة في مصر خلال الأعوام الأخيرة من حكم الرئيس المصري محمد حسني مبارك الذي استطاع وبمباركة ومساعدة من المرجعيات السلفية في مصر والسعودية أن ينتزع أظافر العنف السلفي ويحتوي آلاف السلفيين داخل منظومة جديدة قوامها التسليم لولي الأمر الحاكم. فلقد تزاوج النفور السلفي من المظاهر الشعبية للديمقراطية في التظاهر والاحتجاج مع المخاوف الحكومية المصرية من تلك المظاهر نفسها. وهكذا تلتقي الليبرالية الأمنية والسلفية السلطانية حول رفض فكرة التغيير الجماهيري للحاكم، وهو ما وفر لفريق كبير من السلفيين المصريين حرية التشكل والعمل وكانت القنوات العلمية والثقافية للسلفيين بوابة مهمة استطاعت تجييش آلاف الأنصار الذين شكلوا لاحقا القاعدة الانتخابية للتيار السلفي.

وإذا كان السلفيون المصريون، في الغالب، قد وقفوا موقفا حذرا جدا من الحراك الشعبي المطالب برحيل الرئيس مبارك، فإنهم سرعان ما تناغموا مع مرحلة ما بعد الثورة ونظموا أنفسهم عقب سقوطه في حركات وأحزاب سياسية واسعة، استطاعت أن تكسب ثقة الناخب المصري مستثمرة في ذلك حصيلة نشاطها خلال السنوات السبع الأخيرة من حكم محمد حسني مبارك.[22] لكن مشهد الحرب على الإرهاب في هذه

[20] مقابلة للباحث مع الشيخ عبد الفتاح مورو، بتاريخ:10 تموز 2014

[21] من أبرز الأحزاب السياسية المنبثقة عن التيار السلفي بمصر: "حزب النور" الذي تأسس 13 يونيو 2011، بعد اندلاع ثورة 25 يناير وهو أول حزب سياسي للسلفيين بمصر، وفي ليبيا انخرطت تشكيلات إسلامية من الثوار السابقين في الحياة السياسية من أبرزها الجماعة الليبية المقاتلة التي تمثل التيار السلفي الجهادي بليبيا وقد أسست حزب الوطن بزعامة عبد الحكيم بلحاج، إضافة إلى حزب الأصالة الذي أسسه التيار السلفي بليبيا ويتزعمه الشيخ عبد الباسط غويلة.

[22] بعد عقود من اعتزال العمل السياسي، والانكفاء على الدعوة والعمل الخيري، وجد التيار السلفي منفذاً لممارسة سياسية عقب الإطاحة بنظام الرئيس محمد حسني مبارك. ولكن سرعان ما تبددت تلك الأحلام بعد

الفترة، تجاوز صورته النمطية إلى أبعاد أخرى بالغة التعقيد، فالإخوان المسلمون،[23] الذي وصفوا في مرحلة ما بالإرهابيين وصلوا إلى الحكم، قبل أن يغادروه بانقلاب دموي فظيع، ساق الآلاف من أنصارهم إلى المقابر والسجون، وذلك تحت طائلة الحرب على الإرهاب ومواجهة القوى الظلامية المتشددة؛ في حين أن السلفيين فقد واجهوا المشهد المضطرب الجديد ببراغماتية غير مسبوقة، حيث كانوا جزءا من التحالف الكبير الذي أطاح بالإسلاميين وضم الأطياف الأكثر تناقضا في المجتمع المصري وهم العسكر والأحزاب العلمانية الأساسية، ليبرالية ويسارية، والكنيسة القبطية والمؤسسة الدينية الرسمية والتيارات الصوفية وسلفيو حزب النور الذين وقفوا في الصف المقابل للتحالف الذي يقوده الإخوان المسلمون ويضم قوى سلفية في طليعتها قادة الجماعة الإسلامية[24] المنضوون في حزب التنمية والبناء.

لقد فقد الخطاب الإسلامي في هذه الفترة ورقة أساسية من أوراق التحشيد الجماهيري وهي ورقة المظلومية، وبدلا منها أصبح هناك صراع إسلامي – إسلامي على المقاعد الانتخابية والبرامج السياسية بين طوائف متعددة تتميز جمعيها بمرجعيتها الإسلامية. وقد ظل ملف الحرب على الإرهاب والموقف من الغرب واحدا من أهم ملامح الاختلاف بين التيارات الإسلامية عند تفصيل وإعداد برامجها السياسية، فإذا كان الإخوان في الغالب يظهرون مرونة سياسية تجاه الغرب أفكارا ومؤسسات، فإن أهم ملامح الخطاب السياسي للسلفيين في فترة الربيع العربي كان التركيز على المرجعية الإسلامية وعلى تحكيم الشريعة. هكذا يمكن القول إنه فيما انصب تركيز السلفيين على خطاب الهوية، اتجه الإخوان إلى الاهتمام أكثر فأكثر بخطاب يعنى بقضايا الإصلاح والتنمية.

إن القدرة على تجاوز حالة الانقسام القائمة الآن في مصر وليبيا، والتي استطاع التونسيون تجاوزها – أو بصورة أدق التوافق حول صيغة لإدارتها – تمثل المحدد الأساسي لإمكانية تجنب العودة إلى الوضع السابق، وإلا فستكون هناك مخاطر جدية لحصول ردة كبيرة عن المسار الديمقراطي وشعور آلاف الشباب المصري والعربي لليأس من مزايا بالخيار السلمي سبيلا إلى الوصول إلى السلطة أو تحقيق الأهداف السياسية.

القسم الثالث: خطاب الحرب على الإرهاب والمشاركة السياسية في زمن الربيع

تبدو تونس ومصر وليبيا والمغرب نماذج مناسبة، بصورة خاصة، لرصد مدى انعكاس مناخ ثورات الربيع على خطاب الحرب على الإرهاب وتأثير هذا على المشاركة السياسية للأحزاب الإسلامية. حيث توفر هذه الدول نماذج مختلفة للتحول الذي أحدثته الثورات المذكورة. وقد امتازت حقبة ثورات الربيع العربي، في أطوارها الأولى على الأقل، بتراجع نسبي في زخم خطاب الحرب على الإرهاب وفي تأثيره على مسار العلاقة بين الأطراف

تطورات المشهد المصري وعزل الرئيس محمد مرسي، حيث بدأ بعض السلفيين في العودة إلى العزوف عن العمل السياسي، وهو ما تجلى في حالات الاستقالة التي عرفتها أحزاب سلفية، بما فيها أحزب مؤيدة للفريق السيسي. في المقابل، من شأن أعمال القتل والقمع التي تفاقمت منذ الإطاحة بالرئيس مرسي أن تدفع قطاعات من الشباب السلفي إلى التطرف وربما العنف. وفي الوسط فريق ثالث انضم إلى تحالف دعم الشرعية ورفض الانقلاب.

[23] أنشأها حسن البنا رحمه الله عام 1928، بمدينة الإسماعيلية، في محاولة للجمع بين مختلف التيارات الفكرية الإسلامية في جماعة واحدة من أجل مواجهة التحديات الخطيرة التي تواجههم، والعمل على العمل للإسلام والجهاد في سبيله .ومن أبرز رموزها:.المؤسس حسن البنا المرشد الأول، حسن الهضيبي :المرشد، عمر التلمساني، محمد حامد أبوالنصر، مصطفي مشهور، محمد المأمون الهضيبي، محمد مهدي عاكف، محمد بديع.

[24] كانت البداية الأولى لهذا التنظيم سنة 1989 على يد أسامة بن لادن، وفي عام 1977م انشق بعض قيادات الجماعة وأعلنوا انضمامهم لجماعة الإخوان المسلمين، بينما بقيت الغالبية متشبثة بالتيار السلفي.في عام 1979م التقى كرم زهدي ـ عضو مجلس شورى الجماعة. بالمهندس محمد عبد السلام فرج العضو في أحد فصائل تنظيم الجهاد وعضو مجلس شورى الجماعة فيما بعد، وعرض عليه فكرة اشتراكهم مع التنظيم للتخطيط لإقامة الدولة الإسلامية، فتم الاتفاق على ذلك وتم إقرار تشكيل الجناح العسكري وجهاز الدعوة والبحث العلمي والتجنيد وتطبيق القوانين الإسلامية وكذلك جهاز الدعم اللازم للحركة. ومن أبرز رموزها: رئيس مجلس شورى الجماعة في صعيد مصر الدكتور ناجح إبراهيم، كرم زهدي، محمد عبد السلام، وقد راجع الكثير من قادة الجماعة عن أفكارهم مؤخرًا.

السياسية المحلية وعلاقة هذه بالقوى الإقليمية والدولية. وربما يعود الأمر إلى سببين أساسيين:

- الأول: التحام مختلف القوى السياسية والفعاليات الاجتماعية معا في ساحات النضال ضد قمع الأنظمة، واصطفافها خلف شعارات جامعة وأهداف يتفق عليها الجميع، وانصهارها معا في بوتقة المعاناة والتضحية أيام الثورة، كلها عوامل شجعت على تجاوز الحساسيات وتجاوز الخلافات الصغيرة واكتشاف القواسم المشتركة.
- الثاني: إن إسقاط أنظمة معينة وتجاوز أوضاع لم تعد قابلة للاستمرار مثلت رغبة مشتركة في حالات كثيرة للقوى الإسلامية ولبعض الدوائر الإقليمية والدولية، كان من آثارها تراجع المواقف السلبية المتبادلة والاتجاه – تحت ضغط الضرورات – نحو قدر أكبر من التفاهم والاستعداد للتعاون.

غير أنه يتعين القول إن هذا المعطى العام لم يكن بنفس المستوى في جميع البلدان، خلال كل المراحل أو بالنسبة لجميع الأطراف. بل إن الأمور ظلت تختلف بدرجة أو أخرى، من بلد إلى آخر، خلال هذه اللحظة أو تلك، وبالنسبة لهذا الطرف أو ذلك.

1. تونس.. النهضة في مواجهة السلفيين

رغم أن تونس تمثل لحد الآن النموذج العربي الأقل جراحا بين مختلف تجارب الربيع العربي، إلا أنها أيضا لم تصل إلى مرحلة التعافي الكاملة، خصوصا فيما يتصل بالعلاقة بين السلفيين والسلطة وبواقع الحرب على الإرهاب وآفاقها. لقد ظلت الحرب على الإرهاب ملفا أساسيا من ملفات الحكومة التونسية، وبلغت المواجهة مداها إثر العملية التي نفذت ضد المعبد اليهودي في جربة سنة 2002 والتحدي الذي طرحه ذلك الاختراق على نظام بن علي الذي طالما تباهى بقضائه على ما يصفه بالإرهاب، بل وادعى في وقت ما أنه نجح في تجفيف منابعه عبر استراتيجية شاملة وفعالة؛ وهكذا تجددت حملات الاعتقالات التي ما فتئ نظام زين العابدين بن علي ينفذها في إطار إستراتيجية الانخراط في الحرب الأمريكية على الإرهاب. ومن ضمن المحطات المهمة في هذا السياق تفكيك السلطات التونسية لتنظيم أسد بن فرات الذي أنشأه سلفيون تونسيون في العام 2006 والمواجهات العنيفة التي أعقبت ذلك. لكن التيار السلفي أخذ نفسا أكثر عمقا مع سقوط نظام بن علي وبدا أكثر شراسة وقوة أمام السلطة التونسية الجديدة التي تميز تعاطيها مع ملف الإرهاب في البداية بكثير من المرونة والانفتاح وتجسد ذلك خاصة في قرار العفو العام الذي خرج بموجبه كل السجناء السلفيين بمن فيهم المحكوم عليهم بالإعدام والمؤبد.

إذن، وجد السلفيون التونسيون أنفسهم في وضع سياسي جديد من أبرز ملامحه:

- التغيير السلمي في السلطة، وهو تغيير ينسف ضمنيا المسلمات العنيفة بشأن الوصول إلى السلطة والقائمة أساسا على ضرورة القتال لإزاحة النظام الحاكم وإقامة نظام موائم للنموذج السلفي.
- حرية التنظيم والتحرك وهو ما مكن التيار السلفي من إعادة اكتشاف نفسه والربط بين أطرافه المختلفة وتنظيمها بشكل أفضل ويسر له التواصل والعلاقة بين قاعدة هذا التيار وقادته المشتتين حينئذ، إضافة إلى التواصل مع مجموعات ومرجعيات سلفية في الداخل والخارج.
- النقاش السياسي المفتوح الذي لا يكاد يراعي أي خطوط حمراء أو يعترف بأية ثوابت، قياسا على ما كان عليه الأمر في الوضع السابق، بما أعاد طرح المسألة الدينية وقضية تطبيق الشريعة الإسلامية للنقاش في أوساط النخب التونسية بين من يرفضها تماما ومن يطالب بها ومن يسعى للتدرج في الوصول إلى حاكميتها. هذا النقاش مثل أحد عوامل الصدام المستمر بين التيار السلفي وبقية القوى السياسية التونسية.

لقد بدأ التيار السلفي التونسي خلال فترة ما بعد الربيع تنظيم نفسه أولا عبر العمل الإغاثي والمجتمعي، قبل أن يعلن عن ظهوره بشكل رسمي في مؤتمر بمدينة سكرة القريبة من العاصمة التونسية، بعنوان "اسمعوا منا ولا

تسمعوا عنا" الذي أعقبه لاحقا مؤتمر القيروان في 11مايو2011 والذي حضره أكثر من15 ألف شخص من أتباع التيار السلفي وقادته ومشايخه. وكان الطابع الصدامي والاستعراضي طاغيا على كلا المؤتمرين، وتجلى ذلك أولا في رفض طلب الترخيص أو الإذن القانوني لهذين التجمعين الكبيرين. لاحقا دخل التيار السلفي التونسي في مواجهات واسعة مع الأمن والقوى اليسارية في تونس بسبب أفلام اعتبرها السلفيون مناقضة للقيم الإسلامية، أو بسبب مطالبات التيار السلفي بتطبيق الشريعة وهي الدعوة المرفوضة تماما من قبل اليسار التونسي والمتحفظ عليها – حسب تفسيرها السلفي – من قبل حركة النهضة. ولم تنجح الحوارات السرية أو المعلنة بين قادة حركة النهضة وبعض أعيان وقادة التيار السلفي في تحييد العنف.

تظهر أزمة التيار السلفي في تونس في مرجعيته الفكرية غير المنسجمة، ذلك أن هذا التيار لم ينشأ كوحدة سياسية أو فكرية وذلك بفعل التضييق السياسي في عهد بن علي، ومن ثم فإن التيار السلفي التونسي يبقى في النهاية مجموعة جزر سلفية متموجة، تعيش بين ثقافة تحريضية تقليدية قائمة على الحدية في المطالب والجرأة في التنفيذ، وبين واقع متغير ومضطرب لَمّا يأخذ بعدُ ملامحه النهائية في شكل النظام الحاكم ومرجعيته السياسية والفكرية. وتكشف أحداث جبل الشعانبي والسفارة الأمريكية وبئر علي وغيرها من محطات المواجهة مع الأمن التونسي أن التيار السلفي في تونس ما زال في طريقة نحو التشكل وصياغة هويته الفكرية وبرنامجه السياسي حيث يبدو مفتقرا إلى رؤية موحدة وثابتة بشأن الأحداث المتلاحقة في تونس.

2. مصر.. الربيع السياسي للسلفية

توصف مصر بأنها قلب الربيع العربي، فضلا عن كونها تمثل مركزا أساسيا من مراكز الظاهرة الإسلامية، وقد مثلت أحداث الربيع العربي رافعة أساسية للتيار الإسلامي في مصر، بشقيه الإخواني والسلفي، الذي أبان عن قدرات تنظيمية وتعبوية هائلة بوأته مكانة هامة في ميادين النضال، ومكنته من الحصول على أغلبية مقاعد البرلمان، وأوصلته إلى كرسي رئاسة الجمهورية في أول انتخابات ذات مصداقية في تاريخ مصر. غير أن رياح الربيع العربي في مصر سرعان ما انقلبت عواصف مدمرة، أجهضت المشروع السياسي الناشئ، ووضعت حدا لأحلام راودت غالبية المصريين بميلاد نموذج للحكم يختلف عن ذلك الذي ألفوه طوال العقود الستة الأخيرة. هكذا شكلت عودة المؤسسة العسكرية إلى السلطة، في سياق اتسم بمستويات غير مسبوقة من العنف والاحتقان المجتمعي، منعطفا هاما في تاريخ مصر السياسي يتميز بمستوى حاد من الاستقطاب السياسي غير قائم على أسس إيديولوجية واضحة المعالم.

في هذا السياق، يمكن القول إن أحداث الربيع العربي في مصر، بمرحلتيه، مثلت على نحو خاص ربيعا سياسيا للتيار السلفي الذي عبر عن نفسه من خلال عدد من المنابر السياسية، أبرزها حزب النور وحزب الإصلاح والنهضة وحزب الأصالة وحزب البناء والتنمية وحزب الفضيلة. تشترك هذه الأحزاب كلها في المرجعية السلفية، لكنها تختلف من حيث مساراتها التاريخية وقراءتها للأوضاع الراهنة، ناهيك عن اختلاف اختياراتها فيما يتعلق بالمواقع السياسية والعلاقة بالقوى الإقليمية الفاعلة، ففيما يعتبر حزب النور أكثر الأحزاب السياسية انتشارا جماهيريا وأوسعها صلات بالقوى السلفية العربية الأخرى، وخصوصا التيار السلفي السعودي المرتبط بالدوائر الرسمية، يعتبر حزبا الأصالة والبناء والتنمية أكثر الأحزاب السلفية قربا من الموقف السياسي لجماعة الإخوان المسلمين وذراعها السياسي حزب العدالة والحرية. وقد أظهر الانقلاب العسكري في مصر تباين مواقف القوى الإسلامية من الخطاب الرسمي حول الحرب على الإرهاب، حيث نشط قادة حزب النور في التحريض على منافسه السابق الإخوان المسلمون واتهامهم بالإرهاب، فيما اصطفت أحزاب سلفية في مقدمتها حزب التنمية والبناء ضمن المعسكر المناوئ لحكم المشير عبد الفتاح السيسي.

3. ليبيا.. الانقسام المسلح

فرضت الأحادية السياسية والفكرية التي عاشتها ليبيا طيلة حكم العقيد القذافي الذي امتد لأكثر من أربعين سنة أحادية مماثلة في الظاهرة الإسلامية التي انحصر وجودها الميداني أساسا على الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة.[25] لذلك لم يكن مستغربا أن تضطلع القوى السلفية منذ البداية بدور أساسي في الإطاحة بالقذافي، باعتبارهم إحدى القوى السياسية المنظمة القليلة الموجودة على الأرض، ولتأصل وعمق خصومتهم مع النظام السابق. هذا الدور النضالي تبلور على شكل مستوى معتبر من الحضور في تشكيل المشهد السياسي ما بعد الثورة، وهو مشهد يتسم بالانقسام الحاد الذي يميل أكثر فأكثر إلى أخذ شكل مواجهة مسلحة تزداد احتداما وتتسع دائرة الأطراف المتورطة فيها بشكل مطرد، على نحو باتت معه ليبيا على حافة التفكك بسبب قوة التناقضات الداخلية وحدة المواقف وردود الأفعال، وربما أيضا بتأثير تدافع مصالح وسياسات القوى الإقليمية والدولية التي باتت تتصارع بشكل مفتوح على الساحة الليبية. وهناك عوامل متعددة أسهمت في دفع ليبيا إلى هذا الوضع الصعب، من أهمها:

- التمزق الجهوي والعرقي والعشائري الذي كشف عن وجهه بشكل سافر فور انهيار النظام الدكتاتوري الذي ظل يحكم قبضته على البلد لأكثر من أربعة عقود.
- انعدام ثقافة دستورية راسخة ومؤسسات قوية ذات شرعية يقبل بها الجميع.
- فوضى السلاح في البلاد خاصة مع غياب سلطة مركزية قادرة على تجميع وضبط المخزون الهائل من السلاح الموروث عن نظام القذافي.
- انتشار ثقافة السلاح داخل المجتمع الليبي.

[25] ظل تيار الإخوان المسلمين في ليبيا حركة مهاجرة وذلك بسبب قمع النظام الليبي لكل التشكيلات السياسية غير المنضوية تحت لواء اللجان الثورية التابعة له.

ويمكن القول إن الربيع العربي في ليبيا لم يكن زهرا وورودا بقدر ما كان لهيبا حرر العنف من الخلفية الإسلامية العقائدية ليأخذ أبعادا وخلفيات سياسية واجتماعية وقبلية وحتى اقتصادية ظرفية.

4. الاستثناء المغربي

يعتز المغاربة دائما بخصوصية تجربتهم السياسية، ويعتقدون أنهم نموذج منفرد بخصائصه السياسية والاجتماعية والثقافية مما يجعله دائما جديرا بدراسة مستقلة لا تستدعي النماذج والتفسيرات الجاهزة أو المنطبقة على المشرق العربي. لقد استطاع النظام الملكي الانحناء أمام عاصفة الربيع العربي ومن تحت جلباب الملك استطاع المغرب إنجاز انتقال سياسي اعتبر مندرجا ضمن أحداث الربيع وإن كان أقل جراحا وآلاما وأقل خسائر بالنسبة للعرش الملكي المغربي. لقد أثر هذا الربيع المغربي في خطاب الإسلاميين بشكل عام والسلفيين بشكل خاص الذين أشادوا بثورات الربيع العربي التي أزاحت "ظلما وجورا كبيرين كانا جاثمين على صدور الشعوب الإسلامية والعربية"[26]. وفي هذا السياق تطور خطاب شخصيات متهمة سابقا في ملفات الإرهاب ومحاربة الدولة ورفض العمل السياسي والمجتمعي من داخل الأطر الديمقراطية ليأخذ مسارا لم يكتف فقط بالانخراط في العملية السياسية عبر المشاركة في الانتخابات كما هي حال حزب "النهضة والفضيلة"[27] بل تجاوز ذلك إلى تحول الشيخ الفيزازي، وهو أحد منظري السلفية البارزين بالمغرب، من أكبر محرض على العنف وفق الأمن المغربي ومن سجين سابق بمحكومية تناهز 30 سنة إلى خطيب سياسي منفتح يحضر الملك

[26] حسن الأشرف، سلفيو المغرب.. توجهات ومسارات، بحث منشور ضمن كتاب: الظاهرة السلفية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2014، ص 244

[27] يعتبر القيادي السلفي المغربي أبو حفص رفيقي محمد عبد الوهاب أبرز قيادات الحزب المذكور وأكثر الأسماء السلفية التي تحاول تحديث خطاب السلفية الجهادية بما يوائم مقتضيات المرحلة من تقارب سياسي وفكري ليس مع الإسلام السياسي فحسب ولكن مع العرش المغربي وكذا التيارات الليبرالية في المملكة.

المغربي محمد السادس خطبه ويدعو هو فيها بالتوفيق والتسديد للملك الذي يصفه بأمير المؤمنين.

ويمكن القول في هذا الصدد إن المراجعات والحوار الذي شاركت فيه أطراف سياسية وعلمية مغربية قد أسهم في صناعة هذا الانقلاب الفكري في خطاب السلفية الجهادية، ينضاف إلى ذلك جو الوئام الوطني والعفو الملكي المغربي الذي أفرج بموجبه عن مئات من السجناء السلفيين المغاربة وسمح لهم بالانخراط في الحياة العامة. أما بالنسبة لتيار الإسلام السياسي المغربي، ممثلا في حزب العدالة والتنمية وحركة التوحيد والإصلاح،[28] فقد وجد في ترسخ الملكية المغربية فرصة لإدارة مستوى من التوفيق بين الالتحام مع العرش المغربي باعتباره المركز الأكثر قدرة على حماية الشرعية المكتسبة، وبين المكاسب الانتخابية التي تمثل الشرعية الشعبية، لتكون بذلك التجربة المغربية أكثر التجارب العربية لحد الآن ثراء سياسيا وقدرة على صناعة الاستثناء وأكثرها أيضا قابلية للبقاء والتطوير.

القسم الرابع: استراتيجيات التكيف، التوظيف والتحدي

استطاع قطاع واسع من التيارات الإسلامية التكيف إلى حد كبير مع إكراهات الخطاب المرتبط بالحرب على ما يسمى الإرهاب، كما تمكن بعض تلك التيارات، عبر التوظيف السياسي لردود الفعل السلبية إزاء ذلك الخطاب، من تحقيق نتائج سياسية معتبرة على نحو ساهم بشكل جوهري في تعميق الامتداد الجماهيري للأحزاب والتيارات الإسلامية؛ التي نجحت في ملء الفراغ الذي خلفه تراجع حضور قوى سياسية وتيارات إيديولوجية منافسة ظلت لوقت طويل تحتل موقع الصدارة في قيادة الجماهير تحت يافطات عروبية أو تقدمية. حيث استطاعت الحركات الإسلامية خلال العقود الأخيرة أن تتناغم بشكل أفضل مع مشاعر الجماهير العربية والإسلامية الرافضة أصلا للسياسات الغربية في المنطقة، والمرتابة اتجاه أهداف الحرب الأمريكية على ما يسمى الإرهاب، والغاضبة من التجاوزات الواسعة والخطيرة التي اتسمت بها تلك الحرب. هكذا استطاعت الحركات الإسلامية، عموما، أن تتعامل مع خطاب الحرب على ما يسمى الإرهاب بطرق مختلفة حسب المراحل والسياقات ليس فقط من أجل الحد من تأثيرات ذلك الخطاب السلبية على وضعها بل أيضا من أجل استغلاله لتحقيق بعض المكاسب، لعل أبرزها:

- **تطوير القدرات**: لقد وضعت التحديات التي فرضتها ظروف مواجهة خطاب الحرب على ما يسمى الإرهاب الحركات الإسلامية على محك تجربة مريرة ومضنية لكنها، في نفس الوقت، ملهمة وزاخرة بالفرص، فقد وجدت نفسها مضطرة، تحت ضغط الأحداث، لتطوير آلياتها التعبوية ومهاراتها الخطابية بما يتناسب مع حجم الاستهداف الذي تتعرض له وتكاليف الريادة التي تطمح إليها. كما أنها، بحكم طبيعة المهام التي فرضت عليها والمسؤوليات التي باتت تتطلع للاضطلاع بها، أدركت حاجتها إلى مراجعة الكثير من مواقفها وأساليب عملها، وبصورة خاصة إعادة النظر في علاقاتها بالعديد من الأطراف في الداخل والخارج. وبالجملة يمكن القول إن مواجهة خطاب الحرب على الإرهاب بقدر ما أرهقت الحركات والأحزاب الإسلامية، بشكل عام، وأربكتها في كثير من الأحيان إلا أنها أيضا أتاحت لها فرصا مقدرة لتحسين وضعها وتطوير إمكاناتها على أكثر من صعيد.
- **التمدد الشعبي**: هناك مظهران أساسيان ارتبطا بالحرب على ما يسمى الإرهاب ونجحت الحركات والأحزاب الإسلامية إلى حد كبير في توظيفهما

[28] يعود تأسيس حركة "الإصلاح والتوحيد" إلى عام 1996 على اثر اندماج حركة "الإصلاح والتجديد" و"رابطة المستقبل الإسلامي"، اللتين خرجتا من معطف "الشبيبة الإسلامية"، التي أسسها عبد الكريم مطيع في منتصف السبعينات، وتعرض أعضاؤها للقمع والاعتقالات على اثر مقتل الزعيم اليساري عمر بن جلون عام 1975. ومن أبرز رموزها أحمد الريسوني، الرئيس السابق للحركة والوجه البارز في الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، محمد الحمداوي، المقرئ الإدريسي.

لصالحها: أولهما مبالغة عدد من أنظمة المنطقة في استغلال خطاب الحرب على الإرهاب غطاء لممارساتها الاستبدادية وخاصة لقمع خصومها السياسيين والإسلاميين منهم تحديدا. أما الثاني فهو التجاوزات الفظة التي صاحبت الحرب الغربية على ما يسمى الإرهاب، سواء تعلق الأمر بالأعمال القتالية الرعناء والهمجية في أفغانستان والعراق وغيرهما، أو الاعتداءات الحقوقية الفجة على امتداد العالم والتي بلغت ذروتها في سجون غوانتانامو وأبو غريب، أو ما تميز به خطاب الحرب على الإرهاب أحيانا من طابع مطلق، استعلائي وعدائي اتجاه الإسلام كدين وثقافة والشعوب الإسلامية كأمم وكيانات حضارية. من هذا الباب تمكنت الحركات الإسلامية - التي تتكئ على إرث تاريخي زاخر بالخبرة في التعامل مع المحن تعود بعض فصوله القاسية إلى عقود قريبة - من تحقيق تمدد شعبي استثنائي عبر العمل على تحريك الوجدان السائد الذي يميل عادة إلى العطف على الضحية المظلوم ويحتفى تلقائيا بأي مظهر من مظاهر التضحية والبطولة، حيث نجح الإسلاميون في تقديم أنفسهم من منظور مظلومية مزدوجة: مظلوميتهم الخاصة باعتبارهم أبرز ضحايا استبداد الأنظمة المحلية، ومظلومية الشعوب العربية والإسلامية التي تشكوا استعلاء وظلم الغرب وترى الإسلاميين في طليعة قوى المواجهة.

- **تحقيق كسب سياسي متزايد**: فقد أنتج الخطاب المرتبط بما يسمى الحرب على الإرهاب تلقائيا رد فعل عكسيا، بحيث تحول في يد بعض المستهدفين به إلى ورقة انتخابية رابحة لدى الشارع العربي، ولذلك فإن الإسلاميين وجدوا في مواجهة ما يسمى الحرب على الإرهاب أو إعلان التصدي لهذه الحرب فرصة للالتفاف على الحصار السياسي والاجتماعي، حيث أتاح لهم فرصة لتصدر المواقف الجماهيرية المناهضة للمواقف الغربية تجاه قضايا المنطقة ولما تعتبره قطاعات واسعة من الشعوب العربية سياسات انبطاح وتبعية تمارسها بعض الأنظمة العربية؛ وعلى هذا النحو تمكن الإسلاميون من الالتفاف على الحصار المؤسسي الذي كان يمثل عنصرا أساسيا ضمن خطط الحرب على الإرهاب الدائرة رحاها على الصعيدين الإقليمي والدولي. بعبارة أخرى، سعى الإسلاميون – ونجحوا في ذلك إلى حد كبير – إلى تحويل التمدد الشعبي المشار إليه في الفقرة السابقة إلى مكاسب سياسية فعلية.

يمكن القول إن معظم القوى الإسلامية تعاملت، غالبا، بقدر كبير من المرونة والبراغماتية مع خطاب الحرب على الإرهاب، تكيفا في الخطاب والممارسة مع الإكراهات التي يفرضها، أو توظيفا له في دفع شبهات تلصق بها وإظهار نفسها بمظهر الاعتدال والوسطية بالنسبة لبعضها أو في موقف الضحية لبعضها الآخر، أو توظيفا عكسيا لهذا الخطاب من خلال تحديه والتصدي له. هكذا إذن تراوح رد فعل الحركات والأحزاب الإسلامية إزاء خطاب الحرب على الإرهاب بين ثلاثة استراتيجيات هي التكيف والتوظيف والتحدي.

- **التكيف**: يقصد باستراتيجية التكيف في اصطلاح هذه الدراسة التزام الأحزاب والحركات الإسلامية بالعمل ضمن حدود الهامش المسموح لها قانونيا وسياسيا تحت سقف المنظومة المؤسسية السائدة، وانصراف جهود تلك الأحزاب والحركات حصرا إلى استغلال المجالات المتاح لها العمل فيها. ولئن كانت التيارات الإسلامية بتجربتها الواسعة في العمل تحت الضغط لم تألو جهدا في توظيف الهوامش المسموح بها إلى الحد الأقصى إلا أنها أبانت في أحيان كثيرة عن مدى حرصها على ضبط طموحاتها والتحكم فيها بما يمكّن من تجنب أي تجاوزات من شأنها أن تقود إلى الاصطدام بالقوى المتحكمة في مصائر البلدان التي تنشط داخلها، إلا بمقادير محسوبة ودون الإخلال بالتوازنات الحرجة المقررة بمقتضى تفاهمات ضمنية. حتى الحركات التي تبنت العمل المسلح لم يخل سلوكها من مظاهر التكيف التي تجلت، من بين أمور أخرى، في تقنين استراتيجياتها في المواجهة، حيث تعلن تارة التركيز على "العدو البعيد" أو تربط نشاطها بالساحات التي تعرف وجودا أجنبيا حتى تضفي عليه الشرعية التي يكتسبها فعل المقاومة، وتارة تحصر نشاطها في حدود قطرية باعتباره رد فعل على استبداد وقمع الأنظمة المحلية. ولعل أهم مظاهر

التكيف هو المراجعات الفكرية والسياسية التي باشرتها معظم جماعات السلفية الجهادية وتميزت بمستوى عال من الجرأة في نقد الذات خصوصا مع إدخال معيار الجدوى، إضافة إلى معيار "المشروعية الدينية"، كأساس لتقييم ممارساتها على نحو ما سنرى لاحقا. هناك أيضا الجماعات السلفية غير المقاتلة، وهي تيار عريض له حضور متزايد في بلدان الدراسة وأصبح يمارس أدوارا سياسية مؤثرة في بعض البلدان بعد ثورات الربيع العربي (لنتذكر فقط، على سبيل المثال، النتائج الانتخابية التي حققها والأدوار السياسية التي لعبها حزب النور في مصر)؛ وتشكل هذه الجماعات مثلا معبرا عن مدى قدرة الأحزاب والجماعات الإسلامية على التكيف مع خطاب الحرب على ما يسمى الإرهاب، فقد دأبت بعض هذه الجماعات - المتهمة تقليديا بنشر أفكار دينية تعتبر منطلقا لمواقف جماعات العنف – على تفادي تأثيرات خطاب الحرب على ما يسمى الإرهاب من خلال الاصطفاف خلف المواقف السياسية للأنظمة الحاكمة وتجنب الاصطدام بها مقابل تمكينها من منابر إعلامية ومؤسسات اجتماعية وتربوية تتيح لها توسيع دائرة نفوذها في المجتمعات التي تنشط داخلها.

- **التوظيف**: تتجلى استراتيجية توظيف خطاب الحرب على الإرهاب من طرف الحركات والأحزاب الإسلامية بالدرجة الأولى في مجالين هما الدعاية الانتخابية على المستوى الداخلي والخطاب الموجه لبناء علاقات عامة على الصعيد الدولي؛ وتقوم هذه الاستراتيجية، التي اعتمدتها أساسا، وإن لم يكن ذلك حصرا عليها في كل الأوقات، الحركات الموصوفة عادة بالاعتدال، على مسلكين متوازيين قد يبدوان – للمفارقة – كما لو كانا متناقضين مما يتطلب قدرا كبيرا من البراعة للتحرك عليهما في نفس الوقت: أولهما العمل على حشد التضامن الجماهيري باعتبارها الضحية الأولى لذلك "العدوان الأجنبي" الذي يمثله خطاب الحرب على الإرهاب، والثاني التوجه نحو أصحاب القرار ومؤسسات صناعة الرأي في الغرب لتقديم مشروعها السياسي ونهجها في التغيير بوصفهما نموذجا مناقضا وبديلا مقبولا للتصورات والممارسات التي يستهدفها خطاب الحرب على الإرهاب. من جهتها عملت التيارات السلفية بمختلف فصائلها، كل حسب موقعه وبما يتناسب مع خياراته وظروفه الخاصة، على توظيف تأثيرات خطاب الحرب على الإرهاب لمصلحتها سواء عبر السعي لكسب تعاطف قطاعات من الجماهير الرافضة لذلك الخطاب أو لاستغلال ردات الفعل الراديكالية اتجاهه لدى بعض أوساط الشباب من أجل توسيع دائرة تجنيد عناصر جديدة تغذي صفوفها أو توفر لأعضائها المساعدة والحماية التين تحتاجهما.
- **التحدي**: تقوم استراتيجية التحدي في حدها الأقصى – وإن لم يكن ذلك سمة ثابتة لها في كل الأحوال حيث يحصل أحيانا أن تأخذ هذه الاستراتيجية أشكالا أقل حدة – على مبدأ المواجهة الصريحة والمفتوحة مع خطاب الحرب على الإرهاب بكل متعلقاته، دون تقديم تنازلات أو الإعلان عن الاستعداد لتقديمها ودون التعبير عن أي ميل للمهادنة ولا حتى العناية بتصحيح الصورة السائدة أو تقديم تبريرات للتصورات والممارسة يمكن اعتبارها موجهة لإقناع الطرف الآخر. هي إذن استراتيجية تقوم على الصراع الحدي مع الآخر، ومع كل من يتعاون معه أو يعتبر محسوبا عليه، وحتى مع من يقف على الحياد. يتعلق الأمر في هذه الحالة بنظرة تقوم على توسيع دائرة الآخر بالمطلق؛ لذلك فإن من الواضح كون هذه الاستراتيجية – ونحن هنا في مقام الحديث عن الحرب على ما يسمى الإرهاب – تضعنا أمام مقولة الرئيس بوش الإبن المشهورة "من ليس معنا فهو مع الإرهاب" مع فارق بسيط هو أن المقولة، أو على الأصح ما تقتضيه عمليا، صادرة هذه المرة من الطرف الآخر للمنازلة، أو من "الفسطاط" المقابل إن شئنا أن نستخدم عبارة أسامة بن لادن الشهيرة بدورها والتي وردت في نفس السياق تقريبا.

من المناسب التأكيد في هذا المقام على حقيقة تاريخية هامة هي أن الأخذ بهذه الاستراتيجيات ظل يتفاوت من بلد لآخر ومن جماعة لأخرى، بل أكثر من ذلك فإن معظم الأحزاب والحركات الإسلامية زاوجت، بشكل أو بآخر، بين أكثر من استراتيجية أو راوحت بين هذه

الاستراتيجية وتلك من حقبة لأخرى، تبعا لمقتضيات تقلب الوضع في بلدانها أو تحولات مواقفها السياسية ـأو تطور رؤيتها الفكرية. من ثم يمكن القول، دون تجاوز، إن تعامل الأحزاب والجماعات الإسلامية مع خطاب الحرب على الإرهاب اعتمد في أغلب الحالات على مزيج من هذه الاستراتيجيات، بنسب تختلف حسب الظروف المحلية والسياقات التاريخية وخصوصية كل جماعة. وإذا كان صحيحا أن الأحزاب الموصوفة تقليديا بالاعتدال اتسم سلوكها غالبا بالقدرة على التكيف والميل إلى نهج التوظيف، وأن التيارات التي طالما اعتبرت متشددة نحت في معظم الأحيان منحى التحدي في تعاملها مع خطاب الحرب على الإرهاب إلا أن ذلك لا ينفي جملة كون هؤلاء وأولئك تبادلوا المواقع في بعض اللحظات أو اعتمدوا نفس الاستراتيجيات في مراحل معينة.

1. مصر.. التكيف في مواجهة القمع

تعتبر تجربة الإخوان المسلمين إحدى أهم التجارب السياسية ضمن سياق الظاهرة الإسلامية إن لم تكن أهمها على الإطلاق، فقد ظلت الأحزاب والحركات ذات النهج الإخواني لسنوات طويلة تمثل رأس حربة المعارضة للنظم السياسية المحلية وفي طليعة القوى المناوئة للسياسات الغربية في المنطقة. ورغم التزام الأحزاب "الإخوانية" عموما بالخيار السلمي في سعيها لتغيير أنظمة الحكم في البلدان التي تعمل بها، وإعلانها دائما رفضها لكل أشكال العمل المسلح باستثناء تلك الموجهة لمقاومة حالات الاحتلال وفي مقدمتها الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، إلا أنها ظلت تتعرض، من حين لآخر، لاتهامات من طرف عدد من حكومات المنطقة بلتورط في الإرهاب، ممارسة أو دعما أو احتضانا. هكذا يمكن القول إن تجربة الحرب على ما يسمى الإرهاب تركت بصماتها واضحة على خطاب وممارسة حركة الإخوان المسلمين في مختلف تجاربها المحلية. ومن الواضح أن الأحزاب بالإسلامية ذات المنزع الإخواني أدركت في وقت مبكر مدى تضافر عاملي رغبة القوى الدولية في مواجهة ما يسمى الإرهاب ورغبة الأنظمة العربية في استغلال ذلك التوجه والمزاج العام الناشئ عنه لتصفية أو التضييق على خصومها السياسيين وفي مقدمة هؤلاء الإسلام السياسي الذي كان قد بدأ يسجل تقدما لافتا على أكثر من صعيد. ولمواجهة هذا الوضع سعت الأحزاب المصنفة ضمن تيار الإخوان المسلمين في أغلب الأحيان إلى التكيف مع تلك الوضعيات بقدر ما هو متاح.

يمكننا في هذا الصدد أن نتوقف عند تجربة حركة الإخوان المسلمين في مصر، حيث يملك الإخوان تجربة طويلة في الصراع السياسي مع الأنظمة المتعاقبة على حكم مصر. هذه المواجهة بين جماعة الإخوان والحكومات المصرية، التي عرفت حالات مد وجزر وأخذت أشكالا ومظاهر متعددة ومرت بمراحل تختلف من حيث اتساع نطاق الصراع ومدى حدته، لم تكد تنقطع عمليا منذ نهاية الأربعينات وحتى الآن، باستثناء حالات عابرة من التفاهم ظاهريا سجلت في بداية الخمسينات وأواسط السبعينيات من القرن الماضي وبعيد تنحي الرئيس حسني مبارك عن السلطة إثر ثورة الخامس والعشرين كانون الثاني/يناير 2011. وقد بلغ الصراع بين الطرفين أوجه – على خلاف في المظاهر يقتضيه الاختلاف في طبيعة الظروف القائمة - خلال عهدي الرئيسين السابقين جمال عبد الناصر وحسني مبارك، ثم عاد من جديد ليأخذ هذه المرة أبعادا أكثر عنفا وحدة مع الإطاحة بأول رئيس مصري منتخب بشكل ديمقراطي هو محمد مرسي الرئيس السابق لحزب الحرية والعدالة الذراع السياسية لجماعة الإخوان ، والذي تمت تنحيته على يد وزيره للدفاع عبد الفتاح السيسي في الثالث من تموز/يوليو 2013، في سياق تطورات معقدة أحدث استقطابا حادا انتهى إلى أعمال قمع عنيفة وإجراءات سياسية وقضائية قاسية في حق جماعة الإخوان المسلمين التي تم إعلانها جماعة إرهابية من طرف النظام الجديد، وسط اعتقالات طالت معظم قيادات الجماعة والآلاف من النشطاء المحسوبين عليها. ومن المعروف أن حظر أنشطة جماعة الإخوان ليس أمرا

جديدا على السلطة الحاكمة في مصر، فطيلة أكثر من ستين سنة ظلت الجماعة بفكرها ومؤسساتها وأعضائها تواجه تهما متجددة كل حين وتتعرض للملاحقة والتضييق في أي وقت، ومنذ سنة 1954 تم إعلان الجماعة منظمة محظورة لدرجة أنه خلال سنوات حكم الرئيس حسني مبارك الأخيرة باتت الأدبيات الرسمية ووسائل الإعلام المرتبطة بالنظام المصري تكتفي عند الحديث عن الإخوان المسلمين باستخدام عبارة "الجماعة المحظورة".

في مواجهة هذه الأوضاع حرص الإخوان المسلمون، في أغلب المواقف، على التحلي بقدرة عالية على التكيف تنسجم مع النهج الإصلاحي الذي يشكل خيار الجماعة والقائم على فكرة التدرج. وتجلت مظاهر هذه الاستراتيجية في الحرص عموما على تجنب المواجهات المفتوحة مع السلطات والامتناع عن الإنجرار نحو ردات الفعل العنيفة أو غير المحسوبة. وليس من المبالغة في شيء القول إن السلوك السياسي لجماعة الإخوان غلبت عليه في معظم المراحل استراتيجية التكيف، والتي جسدتها الجماعة خصوصا من خلال مرونتها الفائقة في التعامل مع الضغوط التي تتعرض لها وبراعتها في استغلال أي فرص متاحة للعمل في الشأن العام مع تفادي الدفع بنفسها في مواجهات غير ضرورية مع النظام المصري الذي تدرك مدى حرصه على التضييق عليها ووضع العراقيل في طريقها باعتبارها خصمه السياسي الأول. في هذا الإطار اتجهت جماعة الإخوان المسلمين إلى الالتفاف على القيود المفروضة على نشاطها السياسي عبر مسارات متعددة استطاعت من خلالها أن تحافظ على قدر مناسب من الحضور في المجال العام رغم الحظر القانوني والحصار السياسي والإعلامي. وكانت أبرز المسارات التي سلكتها الجماعة في مسعاها للتكيف مع وضعها الصعب هي:

- **مسار العمل النقابي:** حيث اتجه الإخوان المسلمون، خاصة خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، إلى التركيز على العمل داخل ما يعرف في مصر بالنقابات المهنية. وهكذا تمكنت الجماعة من تكريس انتشارها الواسع داخل الطبقة الوسطى المصرية من خلال التغلغل المتصاعد في نقابات الأطباء والمهندسين والمحامين والصحفيين وهيئات التدريس بالجامعات المصرية. وبهذه الطريقة ضمن الإخوان المسلمون منابر عامة تتيح لهم فرصا أكبر لبث خطابهم والتعريف بمشروعهم وتقديم نموذجهم في الخدمة العامة وللتواصل مع الجماهير ومع بقية النخب والقوى السياسية والمجتمعية في مصر.
- **مسار العمل الخيري والاجتماعي:** في هذا المنحى سعى الإخوان المسلمون لتعويض غيابهم عن المنابر السياسية الرسمية عبر التركيز على النشاط الخيري والخدمة الاجتماعية، متوسعين في تأسيس وتطوير شبكة عريضة من المؤسسات الخيرية والخدمية التي كفلت لهم التواصل بسلاسة مع جماهير الشعب وقطاعاته الأكثر فقرا وحاجة إلى الخدمات. وقد حقق هذا المسلك هدفا مزدوجا كانت له آثار بالغة فيما بعد، فهو من جهة يسمح بتقديم صورة إيجابية للجماعة، ومن جهة أخرى يظهر تقصير وعجز النظام المصري المفروض أصلا أن يضطلع بالمهام التي تتصدى لها الجماعة من خلال مؤسساتها الخيرية والاجتماعية.
- **مسار التحالفات السياسية:** اتجه الإخوان خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي والعشرية الأولى من القرن الحالي إلى محاولة دخول البرلمان عبر التحالف مع أحزاب معترف بها أو من خلال الترشح على قوائم مستقلة؛ وقد تحقق لهم ذلك أكثر من مرة، وإنْ بنسب متفاوتة من النجاح وبتكاليف سياسية أكثر أو أقل حسب الحالات. ولعل أبرز التجارب التي جرت في هذا السياق هي تجربة التحالف مع حزب العمل المصري بقيادة الأستاذ عادل حسين الذي منح الإخوان المسلمين فرصة للالتفاف على الحصار المؤسسي بعد أن عانوا طويلا من الشطب من لوائح الترشيحات ومنع أعضاء الجماعة من الاستفادة من حقهم الدستوري في الممارسة السياسية. ورغم أن هذا الحزب "تأخون" لاحقا بفعل الهجرات الإخوانية اتجاهه وخصوصا في مواسم الانتخابات إلا أنه لم يكن على ما يبدو إلا واجهة مؤقتة فرضتها متطلبات التكيف، دون أن

تكون بديلا استراتيجيا لسعي الجماعة إلى الاستقلال بنموذجها السياسي. وهكذا طرحت مجموعة من كوادر الجماعة انشقت عنها في أواسط التسعينيات من القرن الماضي مشروع حزب الوسط الذي ظل تحت التأسيس إلى ما بعد ثورة 25 يناير، حيث تم الاعتراف به، كما تم الاعتراف أيضا بحزب الحرية والعدالة الذي أعلنت الجماعة عن تأسيسه بعد سقوط الرئيس مبارك وفاز بالأغلبية في أول انتخابات لمجلس الشعب بعد الثورة، كما فاز مرشحه الدكتور محمد مرسي في أول انتخابات رئاسية حرة وتعددية في تاريخ مصر.

بطبيعة الأحوال، لم تكن استيراتيجية التكيف هي الخيار الوحيد للإخوان المسلمين طوال مسيرتهم التاريخية عامة ولا في مواجهة خطاب الحرب على الإرهاب تحديدا. بل كانت هناك محطات ولحظات اتسم فيها نهج الجماعة بالتحدي إزاء الاتهامات التي توجه ضدها، وفي مواجهة السياسات التي يعبر عنها عادة خطاب الحرب على الإرهاب. ولعل المرحلتين الأكثر بلاغة في التعبير عن هذا الوضع هما مرحلة الصراع مع نظام عبد الناصر خلال عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن المنصرم، ثم المرحلة الراهنة التي يمكن التأريخ لبدايتها بالثالث من تموز/ يوليو 2013 تاريخ استيلاء عبد الفتاح السيسي على السلطة وعزل الرئيس محمد مرسي. وبين هاتين المحطتين مراحل كثيرة أبانت خلالها جماعة الإخوان المسلمين عن نزوع غالب نحو التكيف، لكن أيضا مع حرص ظاهر على توظيف خطاب الحرب على الإرهاب لمصلحتها، سواء من جهة الظهور بمظهر الضحية على الصعيد الداخلي أو من جهة السعي، محليا ودوليا، إلى إثبات اعتدال ووسطية نهجها الفكري ومواقفها السياسية، على النحو الذي سبق شرحه.

2. تونس.. توسيع دائرة المشترك

مرت تجربة التيار الإسلامي في تونس – ممثلا بما يعرف اليوم باسم حركة النهضة – بعدة مراحل وأطوار تفاوتت خلالها رؤى الحركة ومواقفها، كما تأرجح وضعها ضعفا وقوة، لكنها ظلت تتسم في غالب الأحوال، رغم تتابع تقلبات الأوضاع ومرارة التجربة أحيانا وربما بسبب ذلك، بالتزام صارم بنهج الاعتدال ونفس تجديدي ملحوظ وقدرة فائقة على التعامل بروح إيجابية مع الآخر؛ حيث استطاعت الحركة، في تجربة تعد استثنائية بالقياس إلى تجارب معظم الحركات الإسلامية في الأقطار الأخرى، أن تحقق مستوى عاليا من التفاعل مع القوى الموصوفة بالعلمانية في تونس، وتمكنت في كل مرة من التكيف مع الأوضاع الصعبة التي واجهتها خاصة خلال عهد الرئيس السابق زين العابدين بن علي، متمسكة على امتداد تلك المراحل والأطوار بنهج سلمي مدني ومعتمدة أسلوب الحوار والتفاهم مع الشركاء في السياسة بغض النظر عن الاختلافات الفكرية. وربما ساعد الحركة على التزام هذا النهج جملة عوامل لعل أبزها:

- الإرث التجديدي المتأصل لدى تيار الإصلاح الديني في تونس الذي قدم إسهامات نوعية اعتبرت رائدة على طريق تجديد الفكر الإسلامي الحديث، وقد برز في هذا الميدان فقهاء من أمثال محمد الطاهر بن عاشور ورجال سياسة كالثعالبي، وقبل هؤلاء خير الدين التونسي.. وغيرهم.
- المزاج المدني السائد في المجتمع التونسي، حيث انتعشت منذ وقت مبكر، مقارنة بمعظم البلدان العربية، طبقة وسطى عريضة نسبيا تتمتع بمستوى تعليم متميز، واهتمامات ثقافية متقدمة، ووعي مدني متطور، ومستوى معيشة مقبول؛ وكل هذه العوامل تعد أسبابا موضوعية تدعو للجنوح للاعتدال وتحمل على الاتزان في الآراء والمواقف.
- كان من شأن التعددية الفكرية والسياسية في المجتمع التونسي، التي ظلت قائمة رغم تعاقب الأحكام الأحادية والتسلطية، أن أشاعت الوعي بالاختلاف وفرضت منطق التفاعل والحوار وعززت فرص التفاهم والعمل ضمن تحالفات تجمع أكثر من طرف. وما تزال انعكاسات هذا الوعي مؤثرة في ممارسة الطبقة السياسية التونسية رغم أصوات التطرف التي تعلو من هنا وهناك.

- تجربة حركة النهضة نفسها والمحن التي مرت خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي دفعتها إلى القيام بمراجعات جذرية لأساليب ممارستها السياسية في اتجاه مراعاة قدر أكبر من البراغماتية والاهتمام بملاحظة هواجس الأطراف الأخرى ومخاوفها، حيث باتت أكثر استعدادا لتقديم التنازلات وخفض سقف طموحاتها ما دام ذلك ضروريا لبناء الثقة وتفادي الصدام.
- ظروف الهجرة إلى الغرب التي اضطر إليها عدد من قيادات الحركة ومناضليها مكنتهم من تواصل أكثر قربا وتتابعا مع دوائر سياسية وفكرية وحقوقية مختلفة، سواء من الأوساط الغربية أو من النخب السياسية والفكرية والإعلامية العربية التي تقيم بالغرب أو تترد عليه، الأمر الذي أسهم في رفع مستوى وعي قيادات الحركة وأطرها بمزايا الانفتاح على الآخر والتعاطي معه بروح إيجابية بناءة.

هذه العوامل مجتمعة أتاحت للحركة قابلية للعمل على تحديث مستمر وجريء لمفاهيم وآليات خطابها السياسي حتى غدت – في نظر الإسلاميين والحداثيين على السواء – الحركة الأكثر تقدمية داخل الطيف الإسلامي الواسع، كما خولتها أيضا إنجاز منظومة آراء سياسية عامة مكنتها من إدارة "المتفق عليه" مع شركائها من الأحزاب الوطنية في تونس، عبر مسار سياسي أقل خسائر وأخف جراحا من المسارات في بلدان مثل مصر وليبيا. وإن كان ذلك كله لا ينفي حقيقة أنه حتى هذه المرونة العالية لم تفد الحركة كثيرا من الناحية العملية حيث عانت كثيرا من قمع النظام التونسي ومن جفاء بعض الشركاء في الساحة السياسية بتونس.

لقد تميزت تجربة حركة النهضة في تونس بقدر كبير من التعقيد، حيث عاشت لسنوات عديدة تحت وطأة نظام تسلطي أفرط، ربما أكثر من أي نظام آخر من أنظمة المنطقة، في استغلال خطاب الحرب على ما يسمى الإرهاب والتذرع بتلك الحرب للبطش بمنتهى القسوة بخصومه السياسيين؛ ومع ذلك استطاعت الحركة أن تتفادى الانزلاق نحو ردود الأفعال العنيفة التي كان من شأن الظلم الذي تعرضت له الحركة والظروف القاسية التي مرت بها خلال مراحل من فترة حكم الرئيس زين العابدين بن علي أن تغري فئات من مناضلي الحركة بالانجرار نحوها، وبذلك نجحت الحركة في أن تحفظ سفينتها من الانحراف عن مسار التغيير السلمي الذي سلكته منذ البداية وأن تجنب تونس مآسي الاحتراب الذي اكتوت بناره بلدان أخرى في المنطقة خلال تسعينيات القرن الماضي. صحيح أن شراسة الهجمة التي تعرضت لها حركة النهضة في الداخل لم تترك لها سبيلا لأي محاولة للتكيف الإيجابي مع تلك الظروف الضاغطة، ناهيك عن وجود أي فرصة تتيح لها أن توظف لصالحها المزاج الشعبي الرافض لتجاوزات الحرب على ما يسمى الإرهاب وردود الفعل السلبية إزاء الخطاب المرتبط بها؛ لكن صحيح أيضا أن استحالة العمل من الداخل دفعت الحركة للاتجاه نحو المهجر، حيث وجدت فضاءات ملائمة لتطوير رؤاها وخططها وآليات عملها ولتحسين صورتها ومد جسور لبناء الثقة مع أطراف محلية وربما مع دوائر غربية مهتمة ومؤثرة في الشأن الداخلي لبلدان المنطقة. ولعل سلوك حركة النهضة بعد ثورة 17 كانون الأول/ ديسمبر 2010 والتي أدت إلى هروب الرئيس السابق زين العابدين بن علي يوم 14 كانون الثاني/يناير 2011، خاصة منذ فوزها في انتخابات المجلس التأسيسي في 2011، يمثل أبرز دليل على التزامها باستراتيجية التكيف، سواء تعلق الأمر بحرصها على إدارة تشاركية للمرحلة الانتقالية، أو التنازلات التي قدمتها من أجل التوصل إلى صياغة توافقية للدستور أو لتجاوز الاحتقان الناجم عن الاغتيالات السياسية حيث قبلت بالتنازل عن رئاسة الحكومة ودعمت تشكيل حكومة تكنوقراط مقبولة من الجميع، أو إحجامها عن الترشح للانتخابات الرئاسية تفاديا لإثارة مخاوف بشأن رغبتها في الهيمنة على المشهد السياسي، أو التزامها الحياد خلال جولتي الانتخابات الرئاسية وامتناعها عن دعم مرشح بعينه تفاديا لخلق استقطاب قد يزيد الوضع السياسي تعقيدا؛ وكل هذه المواقف تعبر عن إدراك عميق لحدود الفرص المتاحة وحجم التحديات القائمة، كما ينم عن رغبة جادة في بناء الثقة وتجنب الأزمات.

3. المغرب.. قيادة للتكيف

أثارت تصريحات رئيس حركة التوحيد والإصلاح سابقا الدكتور أحمد الريسوني فهمت حينها على أنها تتضمن انتقادا لموقع الملك محمد السادس ودوره في تنظيم الشأن الديني حفيظة بعض الدوائر المقربة من العرش رأت في الأمر تطاولا من أحد رموز تيار الاعتدال في الإسلام السياسي على مقام "أمير المؤمنين"، وربما أسهم في تغذية هذا التوتر تزامن التصريحات مع ظرف يتسم بتشنج ملحوظ في الخطاب السياسي والإعلامي على خلفية تفجيرات 16 آذار/مارس 2003 في الدار البيضاء، التي أعقبتها موجات غير مسبوقة من الشحن الإعلامي أثارت مخاوف لدى قادة حركة التوحيد والإصلاح من أن تؤدي تلك الحملة، التي جاءت في خضم انتشار خطاب الحرب على ما يسمى الإرهاب، إلى استهدافهم من قبل النظام، الأمر الذي فرض على الحركة بذل جهد مضاعف في سبيل التكيف مع ضغوط ذلك الوضع.

ربما لذلك السبب عاد الريسوني ليتحدث من جديد مقدما توضيحات بشأن تصريحاته السابقة، ومتهما بعض الجهات الإعلامية بتحريف مدلول كلامه؛ ولم تكتف الحركة بهذا، بل تصاعدت من داخلها أصوات منتقدة لموقف رئيس الحركة الذي اضطر في النهاية لتقديم استقالته منصرفا إلى انشغالات أكاديمية وثقافية قادته إلى الانتقال للعيش خارج أراضي المملكة لبضع سنوات في ما يشبه منفى اختياريا ربما أراد من اللجوء إليه رفع تجنب إحراج الحركة التي طالما حرص على تأمين مصالحها. وفي الواقع لم يكن هذا الموقف من الحركة إلا تجسيدا إضافيا لاستراتيجية التكيف الواعي مع الضغوط وهي استراتيجية ليست، في حقيقة الأمر، وليدة الأحداث المذكورة بل شكلت نهجا ثابتا للحركة منذ قرر السيد عبد الإله بن كيران ورفاقه القطيعة مع الخط الراديكالي لحركة الشبيبة الإسلامية ليؤسسوا إطارا جديدا للعمل في ظل الشرعية وضمن الحدود المرسومة من طرف النظام الملكي.[29] ولم يبد مستغربا أن تذهب الحركة إلى حد التضحية برمز تاريخي وشخصية مركزية من قياداتها العلمية والسياسية لمواجهة العاصفة، إذ أن **التجربة أثبتت أنه كلما تعلق الأمر بحسم الاختيار بين الحسابات الظرفية والرهانات الإستراتيجية فإن حركات الإسلام السياسي تبرهن غالبا على براعة استثنائية في التكيف كلما رأت أن التحديات الماثلة تنطوي على تهديدات جدية لمكتسباتها أو من شأنها أن تؤدي إلى تقويض كيان البلد الذي تعمل فيه.**

في الواقع، تجسد التجربة السياسية لحركة التوحيد والإصلاح وروافدها الفكرية والتنظيمية المختلفة نموذجا فريدا في التكيف مع إكراهات الواقع والتعامل معها بروح إيجابية والقدرة على تحييد المخاوف ومراكمة المكاسب بصورة تدريجية، مع الحرص على تجنب المظاهر الاستعراضية المبالغ فيها والتصريحات والمواقف المستفزة. وانسجاما مع هذا النهج تطورت تجربة الحركة في المشاركة السياسية على نحو هادئ ودون قفزات مثيرة، فبعد امتناع السلطات المغربية عن الترخيص لحزب التجديد الوطني الذي تقدمت بمشروعه مجموعة من القيادات الإسلامية في مطلع التسعينيات من القرن الماضي قررت تلك المجموعة الاتصال بالدكتور عبد الكريم الخطيب وعرضت عليه التعاون لإحياء حزب العدالة والتنمية[30] الذي يقوده وهو ما وافق عليه الرجل شريطة قبول الوافدين الجدد بثوابت محددة هي المرجعية الإسلامية والشرعية الملكية ونبذ العنف.

---

[29] تقرير صحفي بعنوان: المغرب: استقالة مثيرة لرئيس حركة الإصلاح لتجاوز تداعيات التفجيرات، نشرته صحيفة العصر الالكترونية بتاريخ: 12 يونيو 2003، من إعداد إدريس الكنبوري، وهو منشور على الرابط: http://alasr.ws/articles/view/4169.

[30] تأسس حزب العدالة والتنمية إثر انشقاق داخل حزب الحركة الشعبية سنة 1967، تحت قيادة الدكتور عبد الكريم الخطيب الذي يعتبر من القيادات التاريخية للحركة الوطنية وأحد المقربين من العرش العلوي، لكن بعض المواقف السياسية للرجل لم تكن منسجمة مع توجهات القصر حينها كانت السبب في الخلافات داخل حزب الحركة الشعبية وظهور الحزب الجديد الذي لم يواجه الكثير من الصعوبات منذ البداية وانتهى به المطاف إلى الانسحاب عمليا من الحياة السياسية حتى تمت إعادة إحيائه على يد الوافدين الجدد بعد نحو ثلاثين سنة.

وبالفعل انعقد سنة 1996 مؤتمر استثنائي للحزب لإدماج القيادات الإسلامية الوافدة في هياكل الحزب. ومنذ ذلك التاريخ خاض الحزب أربعة استحقاقات انتخابية عامة حقق خلالها تقدما مطردا في النتائج[31] حيث استطاع الحزب، الذي حرص في بداية مشواره في المشاركة السياسية على التقدم بعدد محدود من الترشيحات وفي دوائر محددة، أن يفوز بالمرتبة الأولى في انتخابات التي نظمت بعد إدخال صلاحات دستورية مهمة تم بمقتضاها تكليف زعيم الحزب عبد الإله بن كيران بتشكيل الحكومة التي ظل يقودها منذ ذلك الوقت في ظل توازنات سياسية ومؤسسة دقيقة للغاية.

في المقابل، نجد أن تيارا سياسيا إسلاميا ذا حضور قوي في الساحة المغربية هو جماعة العدل والإحسان، المحظورة قانونا والمتسامح مع نشاطها غالبا[32]، حافظ عموما على نفس الخط الإيديولوجي والموقف السياسي من المؤسسة الملكية والنظام السياسي ولم يهتم كثيرا فيما يبدو – لا على مستوى الخطاب ولا الممارسة – بالتكيف مع ضغوط خطاب الحرب على ما يسمى الإرهاب التي وصلت مستويات استثنائية في المغرب بعد تفجيرات 16 أيار/مايو 2003. ويعود هذا الوضع أساسا إلى عاملين:

- **أولهما** ما يعرف عن الحركة من خصومة مذهبية متجذرة مع عموم المدرسة السلفية، التي جرت العادة في المغرب على اعتبار جماعات العنف مرتبطة بها على نحو ما، وهو ما يدفع عن جماعة عبد السلام ياسين[33] شبهة الإسهام في خلق ظاهرة العنف؛
- أما العامل **الثاني** فهو موقف الجماعة الراديكالي من النظام المغربي، حيث ظلت تعتبر نفسها غير معنية بالمشاركة السياسية ضمن إطار قانوني قائم على الثوابت التي تحكم السلطة في المغرب، وأهمها المكانة المرجعية للملك في الحقل الديني والاعتراف بالشرعية التاريخية والسياسية للعرش العلوي.

هكذا يرى السيد عبد الواحد المتوكل، رئيس الدائرة السياسية في جماعة العدل والإحسان، أن الحركة الإسلامية في عمومها "بقيت متوازنة ومضت في موقفها الثابت" في مقابل ما اعتبره ردود أفعال غير مناسبة في مواجهة خطاب الحرب على ما يسمى الإرهاب، تمثلت أحيانا في مستوى من الانحناء بلغ الحد الأقصى، وتارة في مزيد من التشدد والمواقف المتطرفة في مواجهة تجاوزات تلك الحرب ومبالغات الخطاب المرتبط بها. رغم ذلك لا ينكر السيد المتوكل أن ما سماه "التيار الوسطي"، الذي يرى أنه يمثل الكثير من الحركات الإسلامية على امتداد العالم العربي والإسلامي، سعى في إطار التعامل مع ما كان يقع إلى تطوير أدواته للتعامل مع هذه التحديات الجديدة التي يرى أنها تحاول أن تجتث هذا التيار أو تؤثر على أدائه وعلى مشروعه الذي يبشر به.[34] ويعني هذا الإقرار، بطبيعة الحال، التسليم بحقيقة باتت مؤكدة مؤداها أن كل الجماعات والتيارات الإسلامية في المغرب سعت، بشكل أو بآخر، إلى التكيف مع الضغوط والإكراهات الناجمة عن خطاب الحرب على الإرهاب.

[31] حصد الحزب خلال الانتخاب التشريعية لسنوات: 1997، 2002، 2007 و2011 عددا من المقاعد البرلمانية، وذلك على النحو التوالي: 12، 42، 46 و107 مقاعد في مجلس النواب.

[32] عرفت جماعة العدل والإحسان المغربية بهذا الاسم سنة 1987، وقد اتخذت منذ ظهورها سنة 1981 أسماء متعددة من "أسرة الجماعة" إلى "جمعية الجماعة " ثم "الجماعة الخيرية". ومن أبرزها قادتها الشيخ المؤسس عبد السلام ياسين، الذي ظل مرشدها منذ التأسيس وحتى وفاته عام 2012، وخلفه الأمين العام محمد عبادي حيث قررت الجماعة الاحتفاظ بلقب المرشد العام للمؤسس فقط.

[33] عبد السلام ياسين (19 سبتمبر 1928 / 13 ديسمبر2012) المرشد العام ومؤسس جماعة العدل والإحسان. اشتهر ياسين بمعارضته الشديدة لنظام حكم الملك الحسن الثاني، عندما وجّه له سنة 1974، في أوج سنوات الرصاص، رسالة بعنوان "الإسلام أو الطوفان". له العديد من المؤلفات في الدين والسياسة.

[34] عبد الواحد متوكل، رئيس الدائرة السياسية في جماعة العدل والإحسان، مقابلة مع الباحث بتاريخ: 15تموز 2014.

من خلال الحالات الثلاث السابقة يمكن أن نلمس خيطا ناظما لتأثير خطاب الحرب على ما يسمى الإرهاب في الخط السياسي لتيار الإسلام السياسي في المنطقة العربية عموما وبلدان الدراسة تحديدا، حيث أن معطيات هذه المواقف تحمل على استنتاج أن قيادات هذا التيار ربما تنطلق في خياراتها من اعتبارات معينة لعل أهمها:

- أن عالمية الحرب على الإرهاب تستدعي المرونة في التعامل مع المعطيات المحلية، وذلك مراعاة لقوة الضغط على الأنظمة المحلية من قبل مراكز القوى الدولية، وجاهزية تلك الأنظمة للانقضاض تحت أي ذريعة على قوى التيار الإسلامي التي تعتبرها منافسها السياسي الأول، الأمر الذي يقتضي من هذه الأخيرة الحرص دائما على تفويت الفرصة على خصومها في انتظار ظروف أفضل توفر ميزان قوى أكثر تعادلا.
- أن خصوصية الهوية الإيديولوجية وميزات المشروع التغييري للتيار العريض من الأحزاب السياسية ذات المرجعية التي تقدم نفسها على أنها تنطلق من رؤية إصلاحية متدرجة وذات أبعاد شاملة وتؤمن بالخيار الديمقراطي باعتباره الآلية الأصلح لتنظيم السلطة والتناوب عليها، كل ذلك يقتضي من هذه الأحزاب أن تحافظ، خاصة في ظروف ملتبسة كتلك التي تخلقها تداعيات خطاب الحرب على ما يسمى الإرهاب، على مستوى كاف من التمايز مع الجماعات التي تتبنى خيار العنف وتلك التي ترفض النهج الديمقراطي.
- أن الحملة الدولية ضد ما يسمى الإرهاب جاءت لتنسف – أو تعطل على الأقل - جسورا ناشئة للتواصل بين تيارات الإسلام السياسي وبعض دوائر القرار وصناعة الرأي في الغرب، ولقد كانت مؤتمرات حوار الأديان وحوار الثقافات والنقاشات التي أثيرت حول تنمية المشترك الإنساني، جزءا أساسيا على ما يبدو من استيراتيجيات الانفتاح التي دشنتها تيارات الإسلام السياسي تجاه الغرب الذي يوفر في الغالب ملاجئ للقيادات المطاردة، لكنه يمثل في نفس الوقت اليد التي تتحكم في السوط المحلي المسلط على ظهور القوى الإسلامية المناوئة للأنظمة الحاكمة في المنطقة.

4. ليبيا.. الحلقة المفرغة

يشكل الوضع في ليبيا حالة مختلفة بالمقارنة مع الوضع البلدان الثلاثة الأخرى لأسباب عديدة، لعل أبرزها:

- طبيعة النظام السياسي الذي ظل قائما هناك لأكثر من أربعين سنة وطبع بصماته بشكل عميق على مجمل الحياة العامة في البلد، وهو نظام كان قائما على رفض أي مظهر من مظاهر العمل السياسي خارج إطار التصورات التي صاغها العقيد معمر القذافي والتي تحدد قواعد وآليات للممارسة السياسية لا يكاد يوجد لها نظير في العالم؛ ومن أخطر مقتضياتها أنها لا تتيح أي مجال لظهور أحزاب أو حركات سياسية من أي لون كانت، وبالتالي لا وجود لفضاء يسمح بتطوير تجربة سياسية في ظروف طبيعية.
- الطابع الاستثنائي للحياة السياسية طوال عهد القذافي ألقى بظلاله على المزاج الاجتماعي العام وأسهم في إعادة شحن النعرات والحساسيات العشائرية والعرقية والفئوية على نحو سيؤدي لاحقا إلى تلغيم الحقل السياسي وإلغاء أي إمكانية لممارسة سياسية عقلانية وهادئة.
- التيار الإسلامي الذي ظل يسجل حضورا قويا إلى حد ما في الداخل وكان له دور بارز في صناعة الأحداث في ليبيا هو الجماعة الإسلامية المقاتلة[35] التي تعتبر أحد أنشط تنظيمات السلفية الجهادية وكان لقياداتها، التي ارتبط عدد منها بعلاقات وثيقة مع زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن، حضور كبير في الأخبار المتعلقة بالحرب على مايسمى الإرهاب.

مرت تجربة الجماعة الإسلامية المقاتلة في ليبيا بأطوار مختلفة وعرفت تحولات عديدة في الرؤى والمواقف، ورغم منطلقاتها الراديكالية فقد اتسم تفاعلها مع الأحداث والتطورات بقدر كبير من المرونة والقدرة على التكيف. وقد ظهر هذا النزوع لدى قيادات الجماعة في

[35] عرابي فاروق: الجهاديون في ليبيا في عهد القذافي. دراسة منشورة على الانترنيت على الرابط:
http://www.almesbar.net/الجهاديون-في-ليبيا-في-عهد-القذافي/

المنعطفات الحاسمة التي مرت بها في صراعها مع نظام العقيد القذافي. ولعل هذه السمة التي طبعت سلوك الجماعة الإسلامية المقاتلة في ليبيا في معظم مراحل تطورها تعود إلى عوامل من أهمها:

- البعد السياسي القطري لمشروعها، حيث ظلت تضع نصب عينيها في المقام الأول مهمة تغيير نظام الحكم في ليبيا أو مقاتلة العدو القريب حسب المصطلح الشائع، ولذلك ظلت قياداتها تعبر عن تحفظات جدية على خطط "الجهاد العالمي" التي تشكل الانشغال الأول لدى قيادات تنظيم القاعدة؛
- أولت الجماعة منذ وقت مبكر اهتماما كبيرا للجوانب العلمية، معتنية بشكل خاص بتكوين مرجعيات علمية تمكنها من ضبط بوصلتها الإيديولوجية بما يتناسب مع ما تعتبره الفهم الصحيح لأحكام الشريعة الإسلامية.[36]
- رغم انتماء الجماعة إلى ما يعرف بتيار السلفية الجهادية بمنطلقاته ومسلماته المعروفة، فإن الجماعة الإسلامية المقاتلة ارتبطت خلال ظروف نشأتها وبدايات عملها ببعض قيادات الجهاد الأفغاني التي تصنف عادة على أنها ذات خلفية "إخوانية" مثل الشيخ عبد الله عزام وعبد رب الرسول سياف، كما ربطت بعض قياداتها لاحقا صلات بشخصيات علمية ليبية من نفس التوجه مثل الدكتور علي الصلابي. وربما كان لهذه الروافد والمؤثرات إسهام من نوع ما في صياغة توجهات الجماعة السياسية.

أيا كانت العوامل المؤثرة أو الأسباب الدافعة يبقى من الواضح أن سلوك الجماعة الإسلامية المقاتلة اتسم بمستوى عال من المرونة في المراوحة بين استراتيجيات التكيف والتوظيف والتحدي إزاء خطاب الحرب على الإرهاب. ففي بدايات عملها خلال عقد الثمانينيات وبداية عقد التسعينيات من القرن الماضي حرصت الجماعة على توظيف المناخ الدولي المعادي لنظام القذافي والمحتضن للجهاد الأفغاني في مواجهة السوفيات، حيث تمكنت خلال هذه الفترة من تأسيس بنائها التنظيمي وتدريب كوادرها التنظيمية ومقاتليها. وحين انفرط عقد التحالف الضمني بين الغرب والحكومات الإقليمية الحليفة والجماعات الإسلامية حول دعم الجهاد الأفغاني سعت الجماعة إلى النأي بنفسها عن التأثيرات السلبية لخطاب الحرب على ما يسمى الإرهاب من خلال التكيف مع الضغوط التي يفرضها، حيث اتجهت نحو التركيز على مواجهة ما تسميه العدو القريب مضفية طابعا سياسيا وطنيا على نشاطها المسلح، لا سيما أنه موجه ضد نظام كان حينها منبوذا من الغرب. وحتى على الصعيد الداخلي، حرصت الجماعة ما وسعها ذلك على تأجيل المواجهة مع نظام القذافي في انتظار الإعداد لها بشكل أفضل بما يقلل من التكاليف المتوقعة ويمنح فرصا أكبر للنجاح.

غير أن تطورات لم تكن في الحسبان فرضت على الجماعة الدخول في مواجهة مفتوحة مع النظام الليبي ورمتها، تحت ضغط الضرورة ربما، في أحضان تنظيم القاعدة؛ ومن ثم لم يعد أمامها سوى اعتماد استراتيجية التحدي في مواجهة خطاب الحرب على الإرهاب، وهو ما حصل فعلا على الصعيدين الداخلي والخارجي. وكان من نتائج ذلك ان تم اجتثاث نشاط الجماعة على الأراضي الليبية بشكل شبه نهائي مع نهاية عقد التسعينيات، فيما تزايد حضورها على المستوى الدولي من خلال قيادات وعناصر احتلت مواقع متقدمة في تنظيم القاعدة وآخرين استقر بهم المقام في الغرب ليشكلوا لاحقا جسورا للحوار مع النظام الليبي. ومع مطلع الألفية الجديدة عادت الجماعة من جديد إلى نهج التكيف وساعد على ذلك شعور نظام العقيد القذافي بالحاجة إلى تنفيس الاحتقان الحاصل في البلاد وفي العلاقة مع الغرب عبر توجهات انفتاحية وإصلاحية، وهكذا دخلت الجماعة في حوارات ممتدة مع النظام، بالتوازي مع الشروع في عمليات مراجعة جذرية لخطها الفكري ومواقفها السياسية. وقد أدى هذان المساران معا إلى انفراج في الوضع ظل مستمرا إلى حين اندلاع ثورة 17 فبراير 2011 التي أطاحت بنظام القذافي، حيث يعتقد أن كوادر الجماعة

[36] سامي الساعدي، مقابلة مع الباحث عبر الوات ساب، بتاريخ 27 اكتوبر 2014.

ومقاتليها السابقين كان لهم دور أساسي في العمليات القتالية التي حصلت عقب اندلاع الثورة. بعد ذلك اختلفت مواقف القوى الإسلامية في ليبيا بين من سعى إلى الانخراط في الحياة السياسية عبر القبول بقواعد اللعبة الديمقراطية والمشاركة فيها من خلال تأسيس أحزاب سياسية، ومن اتجه إلى محاولات لتشكيل كيانات خاصة وفرض رؤيته بالعنف. ثم ما لبثت الاستقطابات الحادة المرتبطة بتعقيدات المشهد الليبي والإرث الثقيل لتجربة القذافي في الحكم، وتداخلات الوضع في ليبيا مع ما يجري في منطقة الساحل، مضافا إلى ذلك كله تأثير التدخلات الإقليمية والدولية، أن دفعت الأمور نحو مواجهة شاملة ربما تعيد عموم التيار الإسلامي في ليبيا، وفي طليعته القوى السلفية، إلى دائرة التعامل بمنطق التحدي إزاء خطاب الحرب على الإرهاب.

5. المراجعات.. الفرص الضائعة

إذا كان لخطاب الحرب على الإرهاب تأثيره البالغ على المشاركة السياسية لعموم القوى الإسلامية في بلدان الدراسة، فإن القوى السلفية باعتبارها المعنية الأولى بهذا الخطاب – على الأقل في صياغاته العامة واستخداماته على الصعيد الدولي – تستحق اهتماما خاصا. وبالفعل نجد أنه – خلافا لما قد يتبادر إلى الذهن – لم تفتأ التيارات السلفية تولي قدرا من العناية لخطاب الحرب على الإرهاب وتتفاعل معه بمستويات مختلفة. وقد أثرت عمليات التفاعل المستمرة على تصور القوى السلفية لعلاقتها مع المختلفين معها وأنماط ومستويات مشاركتها في الحياة العامة. ومن المفيد التذكير أن القوى السلفية، وإن اتفقت في موقفها الأصلي الرافض للديمقراطية، إلا أنها – في علاقتها بخطاب الحرب على الإرهاب وفي نظرتها إلى الممارسة السياسية – لم تكن قط مدرسة واحدة؛ فهناك السلفية التي توصف بالجهادية وهي تؤمن بالعنف وسيلة للوصول إلى أهدافها السياسية، في حين أن السلفية التقليدية أو العلمية[37] ظلت مشكلتها تنحصر في رفض النموذج الديمقراطي، قيما وممارسةً ومؤسسات.

يرى القيادي السابق في تنظيم القاعدة ورئيس لجنتها الشرعية سابقا محفوظ ولد الوالد المعروف بأبي حفص الموريتاني[38] الذي ظل لسنوات واحدا من الشخصيات البارزة المقربة من أسامة بن لادن، أن قيادة تنظيم القاعدة توصلت في مطلع التسعينيات من القرن الماضي، أثناء إقامة بن لادن في السودان، إلى قناعة بتغيير خطها الاستراتيجي لتتحول من حركة جهادية، بالمعنى الذي كان مألوفا في ذلك الوقت، إلى قوة إسناد لحركات المقاومة في البلدان الإسلامية الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي. وفي هذا السياق كشف القيادي السابق في تنظيم القاعدة أن أسامة بن لادن وجه في ذلك الوقت رسالة إلى ولي العهد السعودي حينها عبد الله بن عبد العزيز نفى فيها اهتمام التنظيم بإسقاط الأنظمة الحاكمة في البلدان العربية، داعيا إلى التعاون في تحرير البلدان والشعوب الإسلامية المحتلة، بل إن التنظيم ذهب إلى حد عرض المساعدة على السلطات السعودية في تحرير الكويت من الغزو العراقي لتجنب الاستعانة بالقوات الأجنبية. وفي نفس السياق تندرج مشاركة تنظيم القاعدة خلال نفس الفترة في الحرب التي خاضها نظام علي عبد الله صالح لإعادة توحيد شطري اليمن. ورغم هذا الموقف من طرف القاعدة، ورغم انصراف اهتمام بن لادن حينها إلى أنشطة سياسية وإعلامية في المقام الأول، فقد تمثل الرد الذي قوبلت به تلك التحولات في ممارسة ضغوط على السودان لإبعاد بن لادن ورفاقه إلى أفغانستان، كما لو كانت هناك نية

[37] السلفية العلمية أحد فصائل التيار السلفي وهو فصيل سلمي يحمل أطروحة دعوية علمية وعظية بالأساس لتعليم الناس أمور الدين بالتركيز على جوانب عقدية وفقهية والحث على دراسة العلوم الشرعية.

[38] محفوظ ولد الوالد مسؤول اللجنة الشرعية بتنظيم القاعدة سابقا، ويكنى بأبي حفص الموريتاني، عاد إلى العاصمة الموريتانية نواكشوط 21 نوفمبر 2011 بعد 10 سنوات من الإقامة الجبرية في إيران.

مبيتة لدى جهات معينة لمنع حصول مثل ذلك التحول في موقف التيار الجهادي.[39]

تبين هذه المعطيات إلى أي حد تسهم الاستراتيجيات التي تنتج خطاب الحرب على الإرهاب، بنزعتها الاستعلائية وربما الأبعاد غير المعلنة لها، في تشجيع ظاهرة ما يسمى الإرهاب ورفدها بعناصر متجددة في كل مرة بدل انتهاز الفرص للقضاء عليها والحد من أسبابها. وندرك مدى الوقت الضائع والطاقات المهدرة وكم كانت فادحة التكلفة الإنسانية للحروب التي جرت نتيجة تفويت فرصة كهذه إذا لاحظنا أن الولايات ستضطر بعد نحو عشر سنوات من ذلك التاريخ إلى السعي بكل الوسائل لجر حركة طالبان إلى الحوار، ناهيك عن دخول عدد من حكومات المنطقة في سلسلة حوارات مع الجماعات السلفية الناشطة في بلدانها. وقد كانت ميزة المراجعات التي جرت في وقت مبكر في أوساط بعض الجماعات الجهادية، مقارنة بتلك التي حصلت لاحقا، أن الأولى انطلقت من اعتبارات ذاتية وبصفة تلقائية، وهو ما كان سيمنحها مصداقية أكبر وسلطانا أقوى على نفوس المنخرطين في تلك الجماعات والمؤمنين بأفكارها مما عليه الحال بالنسبة للمراجعات التي جرت لاحقا برعاية من السلطات الرسمية وتحت ضغوط معينة. صحيح أن المراجعات التي جرت خلال السنوات الأخيرة شملت بلدانا وجماعات أكثر وباتت أكثر شمولا في المضامين وعمقا في التناول وجرأة في النقد الذاتي، والأهم من ذلك ما لاحظه الباحث ممدوح الشيخ[40] من كونها كرست عنصرا جديدا هو "معيار الجدوى"، بعد أن كان تقييم ممارساتها في السابق يقتصر على معيار وحيد هو معيار "المشروعية الدينية"؛ لكن البعد الرسمي لها وحصولها في ظل ظروف ضاغطة، حيث دارت معظم حلقاتها داخل السجون، ولم تقع إلا بعد استحكام العداء، كل ذلك جعلها تبدو كما لو كانت خارج السياق وبالتالي لم تحقق غالبا النتائج المتوخاة منها.

بنفس القدر من التجاهل الذي تعاطت به السلطات السعودية مع عرض بن لادن كان تعامل السلطات المصرية مع المحاولات المبكرة للوصول إلى تفاهم يمكن أن يضع حدا لأعمال العنف التي ضربت مصر خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات. فقد حصلت سنة 1993 محاولة للوساطة قادها الشيخ محمد متولي الشعراوي الذي شكل "لجنة حكماء" ضمت علماء ودعاة وكتابا من أبرزهم الشيخ محمد الغزالي والدكتور أحمد كمال أبو المجد، وكادت الوساطة، التي استمرت نحو ثلاثة أعوام ولقيت تجاوبا ملحوظا من القيادات الجهادية ومن وزارة الداخلية، أن تصل إلى نتائج ملموسة لكن فجأة تمت إقالة وزير الداخلية في اليوم الذي كان مقررا أن تلتقي فيه لجنة الحكماء بشخصية مهمة في رئاسة الجمهورية.[41] ورغم تضييع السلطات المصرية لهذه الفرصة إلا أن جهود "لجنة الحكماء" لم تذهب سدى فيما يبدو، فقد أعلنت الجماعة الإسلامية لاحقا عن مبادرة لوقف العنف، جاءت ضمن بيان ألقاه خالد إبراهيم أمير الجماعة في أسوان أثناء مثوله أمام المحكمة العسكرية؛ هذا البيان مثل بداية مسار توج مطلع سنة 2002 بصدور كتب المراجعات التي تضمنت اعتذارا صريحا من الجماعة عن ممارسات العنف التي ارتكبتها وتعبيرا عن الرغبة في التعويض للضحايا، فضلا عن ما تضمنته تلك الكتب من تحول واضح في الموقف من التكفير والعنف.[42]

ولئن تأخرت جماعة الجهاد المصرية[43] بعض الوقت في نهج سبيل المراجعات الذي سلكته الجماعة الإسلامية، إلا

[39] مقابلة مع الباحث بتاريخ 25 اكتوبر 2014، وقد وردت نفس المعلومات ضمن عرض موجز لمذكرات قيد النشر بعنوان الطريق إلى القاعدة.

[40] ممدوح الشيخ، الجماعات الإسلامية في مصر مراجعة الفكر والأساليب والمواقف، مقال منشور على الرابط:
www.murajaat.com/trajuaat_akra_data/.

[41] ممدوح الشيخ، مرجع سابق.

[42] ذكرنا كتب مراجعات الجماعة الإسلامية في هامش سابق.

[43] نشأت جماعة الجهاد المصرية عام 1964 بالقاهرة، وكان أبرز مؤسسيها ثلاثة هم علوي مصطفى، وإسماعيل طنطاوى، ونبيل البرعى، كانوا جميعا

أنها – وبعد أن كانت تبرأت رسميا من مبادرة وقف العنف التي أطلقها في فبراير 2000 القيادي بالجماعة أسامة أيوب المقيم بألمانيا – أخرجت إلى العلن وثيقة ترشيد العمل الجهادي في مصر والعالم التي كتبها أمير الجماعة الدكتور سيد إمام الشريف المعروف حركيا باسم الدكتور فضل، والتي نشرت في 111 صفحة من الحجم المتوسط وتضمنت خمسة عشر بندا وأربعة تنبيهات. ومن أهم ما ورد في هذه الوثيقة التراجع عن بعض الأفكار أبرزها القول بشرعية ممارسة العنف داخل المجتمعات الإسلامية، كما تضمنت اعتذار الجماعة عن بعض الأعمال التي ارتكبتها في إطار صراعها مع النظام المصري، ولم تخل من إقرار بعدم جدوائية بعض الأساليب. ولئن كانت هذه الوثيقة تشترك مع مراجعات الجماعة الإسلامية في كونها كتبت في ظروف السجن إلا أن وثيقة ترشيد العمل الجهادي تميزت بأسلوب لا يخلو من حدة ربما اتخذت ذريعة للتقليل من قيمة الوثيقة. هكذا، إذن، أسهم مناخ الحرب على ما يسمى الإرهاب والطابع الاستعلائي لخطابها، مرة أخرى، في تضييع فرص كانت متاحة لاستيعاب ظاهرة العنف في بلد شكل تاريخيا أحد أهم منابع التوجهات الإسلامية عموما.

في ليبيا، يبدو أن الجماعة الإسلامية المقاتلة اهتمت مبكرا بتشخيص أسباب ما يوصف بالغلو والسعي إلى مراجعة أفكارها ومواقفها بغية تحصين عناصرها. ويشخص القيادي في الجماعة ومسؤول لجنتها الشرعية سابقا سامي الساعدي[44] أهم أسباب هذا الانحراف في الجهل والحماس وحب التصدر والغلو المضاد. لذلك يرى أن الجماعة الإسلامية حرصت، منذ ثمانينيات القرن الماضي عندما خرج أعضاؤها إلى أفغانستان، على تنظيم حلقات نقاش وترتيب دورات علمية وابتعاث طلاب لدراسة العلوم الشرعية. وقد لعب المستفيدون من هذا التكوين، لاحقا، أدوارا مهمة في تصحيح تصورات بقية أعضاء الجماعة داخل السجون وفي بلورة التحولات الفكرية والسياسية التي عرفتها الجماعة فيما بعد. لكن ما سماه الساعدي "الغلو المضاد"، ويعني به تصرفات الدولة القمعية والإفراط في الأذى البدني والمعنوي المصوب على السجناء في إطار الحرب على الإرهاب، شكل على الدوام عائقا أمام أي تحول إيجابي في مواقف هؤلاء بل حمل البعض على التطرف أكثر. إن المراجعات التي أجرتها الجماعة الإسلامية المقاتلة في ليبيا، وظهرت تحت عنوان "دراسات تصحيحية في مفاهيم الجهاد والحسبة والحكم على الناس"، كخلاصة لنقاشات مستفيضة شارك فيها، فضلا عن قيادات وأعضاء الجماعة، علماء ومفكرون من مشارب إسلامية مختلفة، كان من شأنها أن تنال صدى أكبر وتحقق نتائج أفضل لو لم تتم في ظل نظام دكتاتوري مثل نظام القذافي كان كل همه توظيف الأمر في جوانبه الشكلية دون عناية باستغلال الفرص التي يتيحها تحول بهذا الحجم.

إن الارتباك في التعاطي مع محاولات ترشيد أفكار وممارسات الجماعات الجهادية، كما تجسدت في المراجعات المذكورة سابقا، وغياب رؤية متبصرة للتعامل لدى حكومات المنطقة والدوائر الدولية المعنية بإنتاج خطاب الحرب على الإرهاب، فوت فرصا كانت قائمة لتطوير المشاركة السياسية وتطبيع الأوضاع العامة في بلدان الدراسة؛ لكن الأدهى من ذلك أن تضييع فرص كهذه أسهم في توهين جهود المراجعة والتجاوز داخل الجماعات التي تؤمن بالعنف سبيلا للتغيير. وهكذا لم يساهم خطاب الحرب على الإرهاب، من هذا الجانب على الأقل، في القضاء على الظاهرة، بل ساهم – ولو بصورة غير مباشرة – في استمرار العنف عبر حلقات متجددة أشد تطرفا وعنفا وأكثر استعصاء على الفهم والتحكم، مثل تنظيم داعش[45] في العراق وسوريا

طلبة في الثانوية العامة وقتها، وكان من بين أعضاء هذا التنظيم في نهاية الستينيات أيمن الظواهري.

[44] سامي الساعدي، مقابلة مع الباحث عبر الهاتف، بتاريخ 27 اكتوبر 2014.

[45] أطلق اسم "داعش" إعلامياً على الدولة الإسلامية في العراق والشام، ولا يتسمى به أصحابها، فهم يشيرون لتنظيمهم بالدولة أو الإمارة الإسلامية، وكانت نواته الأولى دولة العراق الإسلامية التي تم إعلان تأسيسها في 15

وجماعة أنصار بيت المقدس في مصر[46] وجماعة أنصار الشريعة في ليبيا[47] وتونس[48].

القسم الخامس: ماذا تحقق من أهداف الحرب على الإرهاب؟

- قد يكون من المفيد قبل الإجابة على هذا التساؤل التذكير بطبيعة الأهداف المتوخاة من خطاب الحرب على الإرهاب، وهي أهداف، بطبيعة الحال، ملتبسة وغير محددة ولا ثابتة، شأنها في ذلك شأن مفهوم الإرهاب نفسه. لكنها عموما تستهدف التضييق على ما يوصف بالجماعات الإرهابية، والحد من مستوى التعاطف الشعبي معها، وقطع مصادر الدعم المادي والمعنوي عنها؛ وبصورة عامة تجفيف منابع ما يسمى الإرهاب وشل فاعلية الجماعات التي تمارس تلك الأعمال وعزلها عن محيطها الشعبي. ولا يخفي بعض كبار الباحثين والسياسيين في منطقة المغرب العربي ملاحظة أن هذه الأهداف سرعان ما تحولت إلى أهداف سياسية واقتصادية بالنسبة للقوى الغربية بشكل خاص "فمن الواضح أن كثيرا من الدول ولوبيات المصالح وجدتها فرصة لتحقيق أهدافها في توسيع سيطرتها على مناطق نفوذ أو مناطق ثروات. وذلك مثل المناطق الغنية بالنفط في الشرق الأوسط أو الغنية بالمعادن في إفريقيا. لذلك فإن الجزء الأكبر من الحرب على الإرهاب سرعان ما تكون هي نفسها مولدة لمزيد من عوامل التوتر وعدم الاستقرار، المغذية بدورها للإرهاب" وفق تعبير وزير الخارجية المغربي السابق سعد الدين العثماني.[49]
- لقد كان للتداخل القوي بين الأهداف الأمنية والصفقات السياسية المحلية، مع تأثيرات المواقف الإيديولوجية المتأثرة بظاهرة الإسلاموفوبيا، أثر سلبي على محاربة ما يسمى الإرهاب. فعلى الصعيد المحلي تقدمت أهداف أنظمة المنطقة في البقاء وتوسيع النفوذ، وأهداف القوى الدولية الكبرى في إخضاع بعض الأنظمة أو الحصول على تنازلات منها أو الوصول إلى مراكز نفوذ سياسية أو مصادر ثراء اقتصادية، على الأهداف الأمنية البحتة؛ فلم يعد الاستهداف على أساس الاشتباه أو التأكد بالضلوع في "عمليات إرهابية" أو التخطيط لها، بقدر ما أصبحت العمليات القبلية أو المساعي الردعية أكثر الوسائل التي تستخدمها القوى الدولية لمواجهة أعمال توصف بالإرهابية سرعان ما نجحت في جر أكثر من قوة دولية إلى مستنقع المواجهة المباشرة بما انطوت عليه لاحقا من خسائر فادحة، ومن تكثيف الصورة السلبية للغرب في أذهان المسلمين عموما والشعوب العربية خاصة.

بنظرة موضوعية، فإن بعض الأهداف قد تحققت جزئيا، خصوصا فيما يتعلق بقطع طرق التمويل التقليدية للجماعات التي توصف بالمتشددة، وكذا على مستوى تدمير مراكز الحشد والتدريب التي كانت تعتمد عليها التنظيمات الإسلامية المسلحة. لكن في المحصلة الكلية فإن العنف اتسعت دائرته، وازداد شراسة، وتنوعت

أكتوبر سنة 2006 ثم سقطت عام 2007 وعادت بقوة خلال العامين الأخيرين 2013 و2014.

أما ولاية داعش السورية فقد تم إعلان تأسيسها في 10 أبريل سنة 2012، بعد يوم واحد من استتباع فرع القاعدة في العراق على لسان أميره أبو بكر البغدادي لجبهة النصرة بقيادة أبو محمد الجولاني، وهو ما رفضه الأخير، ما أدى إلى انقسام داخل جبهة النصرة حيث اصطف غالبية السوريين المقاتلين في الجبهة حلف قيادتها، فيما انشق عنها 70% من عناصرها مؤسسين لداعش بقيادة مباشرة من أبي بكر البغدادي الذي تولى قيادة التنظيم في أبريل سنة 2010.

[46] جماعة أنصار بيت المقدس عُرفت على نطاق واسع في مصر في أعقاب 30 يونيو من خلال مجموعة عمليات التفجير التي قامت بها ضد أهداف ومنشآت عسكرية وشرطية، وهي من الجماعات المسلحة التي استوطنت في سيناء منذ سنوات وأعلنت أنها تحارب إسرائيل، لكنها لم تلبث أن دخلت في مواجهة مباشرة مع الجيش وقوات الأمن في مصر، وهي المواجهة التي ارتفعت وتيرتها تدريجيا منذ الأحداث التي تلت الإطاحة بالرئيس محمد مرسي.

[47] تنظيم أنصار الشريعة في ليبيا هو ميليشيا تأسست في شهر أبريل من عام 2012 بعد نهاية الثورة الليبية بأشهر ويدعو إلى "تحكيم الشريعة الإسلامية في ليبيا" حسب وصفه.

[48] أنصار الشريعة بتونس هو تنظيم سلفي أسسه أبو عياض التونسي في أواخر أبريل 2011، الذي سبق وشارك في تأسيس الجماعة المقاتلة التونسية مع طارق معروفي في يونيو 2000، وقد أنشأ التنظيم عدة أذرع إعلامية من بينها، مؤسسة القيروان للإعلام.

[49] العثماني، مرجع سابق.

أساليبه وباتت أكثر تطورا، وارتفع عدد ضحاياه، والأخطر من ذلك أن الجدل بشأن شرعية أساليب مواجهته أصبح أكثر حدة من ذي قبل. ومن هنا الحاجة إلى تقييم شامل لاستراتيجيات مواجهة ما يسمى الإرهاب لتدارك النواقص ومعالجة الاختلالات الحاصلة بغية ضمان قدر أكبر من احترام الشرعية والإنصاف وتجنب وضع مزيد من العراقيل في وجه مسار انتقال شعوب المنطقة نحو الديمقراطية ودولة القانون. وهو أمر لا سبيل إليه دون حوار جامع وشامل يتناول أهداف الحرب على ما يسمى الإرهاب ونطاقها ووسائلها، ويعمل – وهذا ما يهمنا هنا بدرجة أولى – على ترشيد خطاب الحرب على الإرهاب ويضع حدا لآثاره السلبية على المشاركة السياسية لمختلف القوى الفاعلة في بلدان المنطقة.

القسم السادس: خلاصات وملاحظات

من المناسب، بعد تتبع مسار خطاب الحرب على ما يسمى الإرهاب وملاحظة أبرز تأثيراته على وضع ومواقف حركات الإسلام السياسي خاصة فيما يتعلق بمشاركتها في الحياة السياسية، تسجيل الملاحظات التالية:

- أدت الحرب على ما يسمى الإرهاب، من حيث لم ترد بالتأكيد، إلى انفراط عقد التنظيمات التي توصف بالإرهابية الكبيرة ليتحول العنف إلى فكرة شائعة تتبناها مجموعات صغيرة، وحتى أفراد في بعض الأحيان، مما نتج عنه انتشار غير مسبوق للعنف على مساحات واسعة (باكستان، سوريا، العراق، منطقة الصحراء والساحل، بعض بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، شبه جزيرة سيناء، اليمن، الصومال، عواصم عالمية مختلفة، الخ).
- بات ما يسمى الإرهاب يأخذ بشكل متصاعد مظاهر غير نمطية، حيث لم يعد مرتبطا دائما برؤى دينية أو مواقف إيديولوجية تنزع إلى التطرف بل أصبحت تظهر بشكل متزايد مجموعات إرهابية تمارس العنف بدوافع طبقية وفئوية ولدواع مصلحية بحتة أحيانا لا يكاد يمكن التمييز بينها وبين مجموعات الجريمة المنظمة التقليدية؛ مع ميلاد جديد من جماعات العنف متنوع الخلفيات والمظاهر، متطور الوسائل ومتعدد الأساليب؛ وقد أصبح التعامل مع المجموعات الجديدة يطرح صعوبات أكبر في رصد نشأتها وتطورها وتحركاتها ونهجها في التخطيط والتصرف.
- على صلة بالتطورات المشار إليها في الفقرتين السابقتين يلاحظ عودة خطاب الحرب على الإرهاب بقوة، بعد أن كان هذا الخطاب قد شهد تراجعا كبيرا إثر اندلاع ما عرف بثورات الربيع العربي، وبقدر قوة عودة هذا الخطاب على الساحة الدولية عادت بعض أنظمة المنطقة إلى عادتها القديمة في استغلال هذا الخطاب لتصفية الحسابات مع خصومها السياسيين ولتعطيل مسارات الانتقال نحو الديمقراطية من خلال وضع مزيد من القيود على المشاركة السياسية لأطياف مجتمعية واسعة ومؤثرة.
- التجاوزات العديدة التي صاحبت الحرب الدولية على ما يسمى الإرهاب والمبالغات التي شابت الخطاب المواكب لها، أضعفت من مصداقيتها الأخلاقية وأنتجت لدى قطاعات عريضة من مجتمعات المنطقة أثرا عكسيا، حيث بات كثير من الناس في المنطقة يعتبر أن تلك الحرب لا تقل ضررا وأذى عن الأعمال الإرهابية نفسها وأنها تتجاوز أهدافها المعلنة لتستهدف القيم الأساسية لشعوب المنطقة من خلال الخلط والتعميم الذي ينضح به الخطاب المواكب للحرب.
- أخيرا، كان من آثار الحرب العالمية على ما يسمى الإرهاب والخطاب المصاحب لها، والذي تم توظيفه بشكل خاص من طرف عدد من حكومات المنطقة لأغراض سياسية لا علاقة لها بالضرورة بمحاربة الأعمال الإرهابية – وهو أثر لم يكن مرغوبا فيه على الأرجح من طرف القوى الغربية ومن باب أحرى حكومات المنطقة التي توجد على خصومة تاريخية مع حركات الإسلام السياسي – أن هذه الحركات التي كان مقدرا أن تدفع النصيب الأوفر من ضريبة هذه الحرب تمكنت في أغلب الحالات من التكيف مع إكراهاتها بل استطاعت توظيفها أحيانا لصالحها، وهو ما سمح لها أن تتمدد مؤسسيا وترسخ حضورها

الشعبي أكثر من ذي قبل مقدمة نفسها كخيار بديل يمثل حلا وسطا بين جماعات التطرف من جهة ونظم الاستبداد من جهة أخرى.

القسم السابع: هل إلى حوار من سبيل؟

قد لا يبدو من الوارد الحديث عن الحوار في ظل أجواء الانقسام التي تخيم على العلاقات بين مختلف قطاعات النخبة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لا سيما مع منطق الإلغاء السائد في هذه الظروف، ناهيك عن نظرات الريبة والتوجس المتبادلة بين غالبية شعوب المنطقة والقوى الغربية ذات التأثير البالغ في أوضاعها. لكن الحوار يظل – رغم كل الصعوبات القائمة – الطريق الأسرع والأكثر أمانا للخروج من المأزق وتجاوز الحلقة المفرغة التي تزداد استحكاما وعنفا يوما بعد يوم. لقد أثبتت الأجواء التي اكتنفت المراحل الأولى لانطلاق ثورات الربيع العربي، والروح التي سادت خلالها واتسمت بحصول تلاحم قوي في سبيل الوصول إلى أهداف مشتركة تضاءلت إزاءها الخلافات الجزئية والحسابات الضيقة، أن الحوار بين القوى السياسية المتصارعة في المنطقة ليس ممكنا فحسب بل إنه مفيد أيضا للجميع. واليوم، وبعد انزلاق عدد من التجارب نحو العنف والفوضى، وتعثر أخرى بسبب الصراع الحدي بين الأطراف الأساسية في المشهد السياسي، فإن الحوار بات مطلبا ضروريا لتجنب الأسوأ.

لعل أحد أهم مزايا اتساع دائرة المشاركة السياسية، على النحو الذي أتاحته الاستحقاقات الانتخابية التي أنتجتها ثورات الربيع العربي، أنها برهنت على حقيقة أن معظم التيارات التي لها وزن مجتمعي تملك قابلية واستعدادا لتطوير تصوراتها ومواقفها السياسية على ضوء الفرص المتاحة. وقد أثبتت طبيعة التحالفات والمناورات السياسية التي كانت هذه البلدان مسرحا لها خلال السنوات الأخيرة أن بالإمكان دائما اكتشاف قواسم مشتركة والتفاهم حول أهداف موحدة مهما بدت الشقة بعيدة بين الأطراف، وأن لدى معظم الفرقاء مستوى من المرونة من شأن استغلاله بطريقة ملائمة أن يمكن من كسر حالة الاستقطاب القائمة وبناء جسور للثقة بين مختلف الشركاء.

وفي هذا السياق، من المهم بشكل خاص الانتباه إلى ضرورة توسيع دائرة المتحاورين حول الشأن العام والتوسع في مضامين الحوار، ذلك أن التجربة أثبتت أن الحوار بين النخب المدنية يؤدي في الغالب إلى نتائج إيجابية على المستوى النظري وكثيرا ما يصل أطرافه إلى تفاهمات مبدئية. لكن المشكلة أن هناك، في أغلب الحالات، طرفا يقف خارج دائرة التداول، لكنه لا يجد – عادة – أي حرج في التدخل متى رأى ذلك دون كبير اهتمام بمواقف الطبقة السياسية وخياراتها سواء تعلق الأمر بالسياسة وممارسة السلطة وتنظيم العلاقة بين مختلف أقطابها أو بالأمن ومقتضياته. هذا الطرف هو المؤسسة العسكرية التي تمسك بمقاليد الأمور، بشكل مباشر أو غير مباشر، في معظم بلدان المنطقة، وكثيرا ما تعود إليها الكلمة الفصل في تحديد قواعد اللعبة السياسية التي يمكنها دائما الانقلاب عليها وإعادة صياغتها متى شاءت. من هنا تأتي الحاجة إلى تجاوز الحرج القائم الآن وفتح نقاش جدي، في الأوساط السياسية والأكاديمية، وعلى مستوى كل دوائر التأثير في القرار، للتعرف على رؤية المؤسسة العسكرية والأمنية للأوضاع الراهنة والوصول إلى تصور مقبول حول دورها في مستقبل الممارسة الديمقراطية، فأن تمارس هذه المؤسسة دورا في الحياة السياسية طبقا لتفاهمات واضحة وضمن أطر محددة خير من أن تمارسه عنوة وخارج أطر الشرعية. وقد يكون من المهم توجيه الباحثين والاكاديميين لاعداد دراسات وبحوث تغوص في اغوار توجهات المؤسسة الأكثر تعقيدا وإثارة للجدل في العالم العربي، لمعرفة طبيعة المؤسسة العسكرية واهتماماتها السياسية وتقويم تجربتها في الحكم خلال العقود الماضية.

مراجع الدراسة

الكتب والدراسات:

- عمر عبد الحكيم المعروف بأبي مصعب السوري. دعوة المقاومة الإسلامية العالمية. 2004 (طبعة ألكترونية)
- صمويل هنتغتون، صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي، ترجمة محمود خلف ومالك أبو شهيوة، طرابلس، الدار الجماهيرية، الطبعة الأولى، 1999.
- مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. الدليل التشريعي للنظام القانوني العالمي لمكافحة الإرهاب. 2009.
- نهر الذكريات.. المراجعات الفقهية للجماعات الإسلامية، تأليف: كرم محمد زهدي، ناجح إبراهيم عبد الله، علي محمد علي الشريف، أسامة إبراهيم حافظ، حمدي عبد الرحمن العظيم، فؤاد محمد الدواليبي، عاصم عبد الماجد محمد، محمد عصام الدين دربالة.
- مبادرة وقف العنف.. رؤية واقعية ونظرة شرعية، تأليف وإعداد: أسامة إبراهيم حافظ، عاصم عبد الماجد محمد.
- حرمة الغلو في الدين وتكفير المسلمين، تأليف: ناجح إبراهيم عبد الله، علي محمد علي الشريف.
- تسليط الأضواء على ما وقع في الجهاد من أخطاء، تأليف: حمدي عبد الرحمن العظيم، ناجح إبراهيم عبد الله، علي محمد علي الشريف.
- النصح والتبيين في تصحيح مفاهيم المسلمين، تأليف: علي محمد علي الشريف، أسامة إبراهيم حافظ.
- حسن الأشرف، سلفيو المغرب.. توجهات ومسارات، بحث منشور ضمن كتاب: الظاهرة السلفية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2014.
- الوثائق الستة عشر التي افرجت عنها الولايات المتحدة أخيرا من بين 6000 وثيقة عثرت عليها بحوزة بن لادن
- دراسات تصحيحية في مفاهيم الجهاد والحسبة والحكم على الناس مراجعات الجماعة الليبية المقاتلة تأليف قادة الجماعة طبعة 2010

المواقع الالكترونية:

- حمادي الجبالي، مذكرات، صحيفة الشرق الأوسط، بتاريخ 2014/07/06، منشورة على الرابط:
http://media.shemsfm.net/uploads/FCK_files/hamadi.pdf
- موقع الجزيرة للدراسات:
http://studies.aljazeera.net
- راشد الغنوشي رئيس حركة النهضة، في مقابلة مع صحيفة الخبر الجزائرية بتاريخ: 13 اكتوبر 2012 على الرابط:
http://www.elkhabar.com/ar/autres/hiwarat/306073.html
- تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2007 على الرابط التالي: http://www.amnesty.org/fr/node/6686
- تقرير صحفي بعنوان: المغرب: استقالة مثيرة لرئيس حركة الإصلاح لتجاوز تداعيات التفجيرات، نشرته صحيفة العصر الالكترونية بتاريخ: 12 يونيو 2003، من إعداد إدريس الكنبوري، وهو منشور على الرابط: .http://alasr.ws/articles/view/4169

- ممدوح الشيخ، الجماعات الإسلامية في مصر مراجعة الفكر والأساليب والمواقف، مقال منشور على الرابط: www.murajaat.com/trajuaat_akra_data/
- الموقع الرسمي لجماعة الاخوان المسلمين بمصر: http://www.ikhwanonline.com
- الموقع الرسمي لحزب العدالة والتنمية المغربي: http://www.pjd.ma
- الموقع الرسمي لحركة النهضة التونسية: http://www.ennahdha.tn
- موقع جماعة العدل والإحسان: http://www.aljamaa.net/ar/index/index.shtml

مقابلات:

- مقابلة للباحث مع الشيخ عبد الفتاح مورو، بتاريخ:10 أغسطس 2014.
- مقابلة للباحث مع سعد الدين العثماني، وزير الخارجية والتعاون المغربي السابق، أمين عام سابق لحزب العدالة والتنمية المغربي. حديث خاص مع الباحث بتاريخ:13 أغسطس 2014.
- مقابلة للباحث مع محفوظ ولد الوالد مسؤول اللجنة الشرعية بتنظيم القاعدة سابقا، بتاريخ 25 اكتوبر 2014، وقد وردت نفس المعلومات ضمن عرض موجز لمذكرات قيد النشر بعنوان الطريق إلى القاعدة.
- مقابلة للباحث مع عبد الواحد متوكل، رئيس الدائرة السياسية في جماعة العدل والإحسان، بتاريخ: 15 أغسطس 2014
- مقابلة للباحث مع سامي الساعدي، عبر الهاتف، بتاريخ 27 اكتوبر 2014.